

الدولة ما بعد الوطنية في الشرق الاوسط

التحول من هشاشة السيادة إلى تشابك الولاءات

مقاربة ✓
الواقع ✓
والمعالجات ✓



الملحق (1)
العراق أنموذجاً لانتقال السيادة من الهشاشة إلى تشابك الولاءات
مقاربة الواقع والمعالجات مع بناء موازنة بين العقد الوطني والعقد الاجتماعي والعقد الاستراتيجي

الملحق (2)
مدارج الدولة من الجماعة إلى الدولة العليا
ورقة تأسيسية في سلم التكوّن الدوليّ ومعيّار التّماج المؤسّسيّ والاقتدار المعاصر

إطار تركيبي جديد لفهم السيادة المركبة وإعادة جمع الدولة الوطنية



مجلس التنمية العراقي

دراسة تحليلية استراتيجية محدثة حتى ٢٦ آذار ٢٠٢٦

الدولة ما بعد الوطنية في الشرق الاوسط

التحول من هشاشة السيادة إلى تشابك الولاءات

مقاربة ✓
الواقف ✓
والمعالجات ✓

اعداد

المستشار د/ عقيل الخزعلي

رئيس اللجنة الوطنية للاستراتيجيات



الفهرس

- 1..... مفهوم الدولة في القانون الدولي والعلوم السياسية المعاصرة
- 2..... ملخص تنفيذي
- 2..... منهج البناء والتحليل
- 3..... أولاً// مدخل الدراسة وسؤالها المركزي
- 4..... ثانياً// البيان القانوني الأدنى للدولة
- 6..... رابعاً// الاعتراف والعضوية الأممية والانفراد المشروع بالقوة
- 7..... خامساً// من نشوء الدولة إلى استمرارها
- 8..... سادساً// أفق الدولة الأعلى من الوجود إلى الرُسوخ
- 9..... سابعاً// الأنواع المعاصرة للدولة
- 11..... ثامناً// النموذج الابتكاري مدارج الدولة الستة
- 13..... تاسعاً// الخلاصة التركيبية والنتائج
- 13..... خلاصة النتائج المرجعية
- 14..... قائمة المراجع والوصلات التوثيقية
- 15..... الفصل الثاني
- 15..... الدولة ما بعد الوطنية في الشرق الأوسط
- 33..... الملحق الخاص
- 33..... رقم (1) التطبيقي

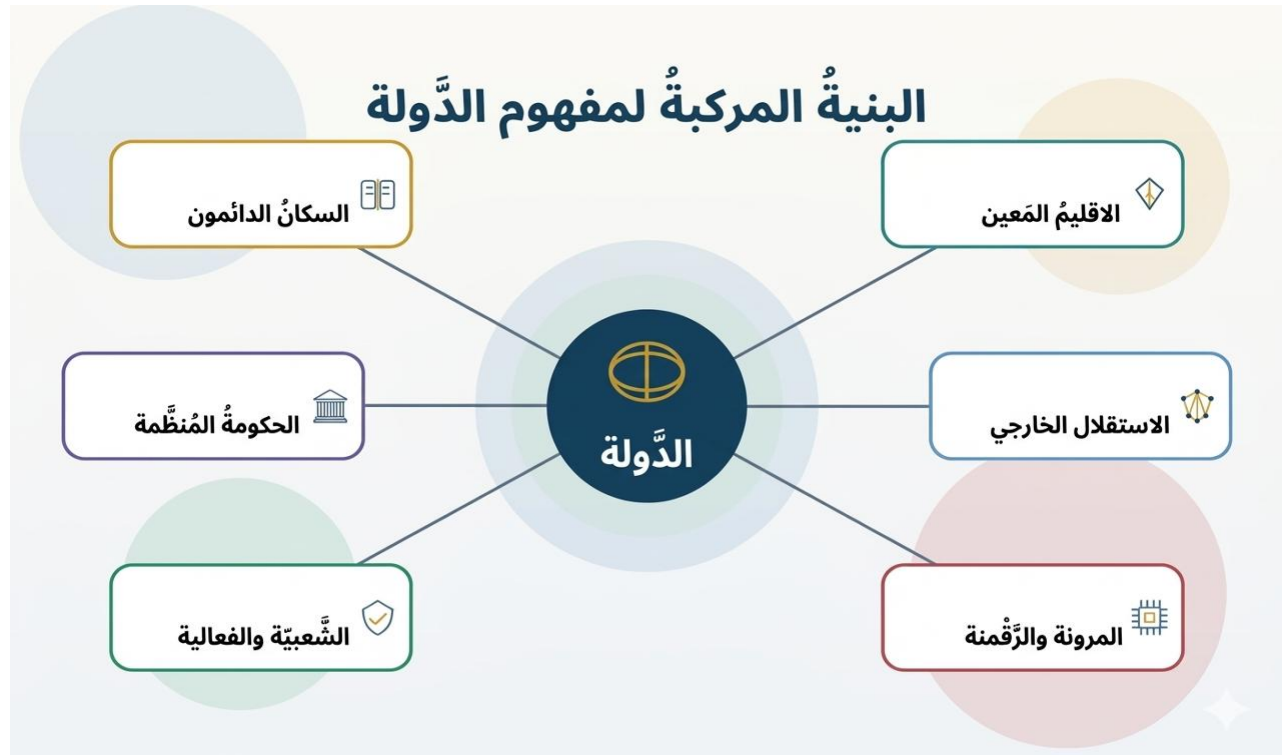




مفهوم الدولة في القانون الدولي والعلوم السياسية المعاصرة

دراسة تفصيلية في عتبة الوجود القانوني، وأفق الرُسوخ المؤسسي، والأنواع المستجدة، مع بناء نموذج تركيبى جديد لمدارج الدولة
إصدار أكاديمي مرجعي حتى مطلع سنة ٢٠٢٦

الإضافة الابتكارية تقدّم الدراسة سلماً تركيبياً جديداً يُرتب الدولة في ستّ درجات تبدأ بالظهور السياسي وتبلغ مرتبة الدولة الاستباقية الراسخة	النتيجة المركزية معايير مونتفيدو تُشكّل عتبة الوجود، أما جودة الحكم فتتشكل من سيادة القانون، وفعالية الخدمة العامة، والمساءلة، والاستباق، والتحول الرقمي البشري التمركز ٣،٤،٧،٨،٩،١٠	الفكرة الحاكمة سؤال الدولة في عصرنا يتحرّك بين عتبة تُثبت وجود الكيان قانوناً، وأفق يقيس رسوخه من حيث الشرعية والفعالية والمرونة والقدرة الرقمية ١،٢،٦،١٠
---	--	--



مُلخَص تنفيذي

تنهض هذه الدراسة على فرضية مؤداها أن مفهوم الدولة صار مفهوماً مركباً متعدّد الطبقات. فطبقة أولى تحسم سؤال الوجود القانوني، وطبقة ثانية تقيس الكفاءة والشرعية والرُسوخ، وطبقة ثالثة تُفسّر التنوع الذي طرأ على صور الدولة في زمن الهشاشة والتحوّل الرقمي والضغط المناخي. ١،٢،٦،٨،٩،١٠

وتسعى الدراسة إلى بناء صياغة جامعة تصل بين القانون الدولي والعلوم السياسية والإدارة العامة، بحيث تُبين متى يثبت وصف الدولة لكيان سياسي، ومتى يبلغ هذا الكيان مرتبة الرُسوخ العالي، وكيف تتوزع الأنواع المعاصرة للدول بين أشكال دستورية، وأوضاع قانونية، وفئات تنموية، ونماذج إدارية مستجدة. ١،٢،٣،٦،١٠،١١،١٢،١٣

وتقدّم الدراسة في خاتمتها نموذجاً تحليلياً جديداً يحمل اسم مدارج الدولة السيئة، ويقترح الانتقال من القراءة الثنائية الجامدة بين دولة وغير دولة إلى قراءة طيفية أكثر دقّة، مع بقاء عتبة الوجود القانوني حاسمة عند النشوء، وقيام قرينة قوية لمصلحة استمرار الدولة بعد قيامها متى تعرّضت لصدمات استثنائية. ١،٢،١٥

منهج البناء والتحليل

المجال التصنيفي	المجال المؤسسي	المجال القانوني
جمع الأنواع الدستورية والقانونية والتنموية والإدارية في مصفوفة واحدة تكشف حدود كل فئة ووظيفتها التفسيرية ١١،١٢،١٣،١٥،١٦	دمج أدبيات الحوكمة والفعالية والهشاشة والمرونة والتحوّل الرقمي من المنظمات الدولية المختصة ٦،٧،٨،٩،١٠	قراءة وثائق لجنة القانون الدولي، واتفاقية مونتفيدو، وميثاق الأمم المتحدة، وما تفرّع عنها من تفسيرات مؤسسية ١،٢،٣،٤،٥

الشكل ١ البنية المركبة لمفهوم الدولة بين الوجود القانوني والرُسوخ المؤسسي ١،٢،٦،٨،٩،١٠



أولاً// مدخلُ الدِّراسةِ وسؤالها المركزي

يتحرَّكُ الخطابُ المعاصرُ حولَ الدَّولةِ بينَ مستويين متمايزين. مستوى قانونيٍّ يحسُمُ صفةَ الكيانِ في المجتمعِ الدَّوليِّ، ومستوى مؤسسيٍّ يقيسُ جودةَ الحُكمِ وطاقتهِ على الإنجازِ والتكثيفِ والاستجابة. ومن هنا نشأ اضطرابٌ شائعٌ في الكتابةِ العامَّةِ؛ إذ تُخلطُ عتبةُ الوجودِ بعلاماتِ الرُّسوخِ، وتُحمَلُ معاييرُ القانونِ الدَّوليِّ وظائفُ تقييمِ مؤسسيٍّ صيغت أصلاً في حقولِ الحوكمةِ والإدارةِ العامَّةِ. ١،٢،٦،٧،٨

وتتطلَّقُ هذه الدِّراسةُ من قناعةٍ بأنَّ تحريرَ هذا الخطِّ يُنتجُ فائدةً علميَّةً وعمليةً معاً. فمن الناحيةِ العلميَّةِ يُعيدُ ترتيبَ المفاهيمِ على نحوٍ أدقٍّ، ومن الناحيةِ العمليةِ يُسَعِّفُ القاضيَ والدبلوماسيَّ والباحثَ وصانعَ السِّياسةِ في التمييزِ بينَ دولةٍ قائمةٍ قانوناً ودولةٍ راسخةٍ مؤسسياً، وبينَ كيانٍ يقتربُ من عتبةِ الدَّولةِ وكيانٍ يملكُ بعضَ وظائفها من غيرِ أن يبلغَ وصفها الكامل. ١٦،١٥،٣،٢،١

وسؤالُ الدِّراسةِ المركزيُّ يُصاغُ على النحوِ الآتي: ما المفهومُ الجامعُ للدَّولةِ في القانونِ الدَّوليِّ والعلومِ السِّياسيَّةِ المعاصرةِ، وما الحدُّ الأدنى الذي يُثبتُ صفتها القانونية، وما الأفقُ الأعلى الذي يرفعها إلى مرتبةِ الرُّسوخِ العالِي، وكيف تتوزَّعُ الأنواعُ المستجدَّةُ للدُّولِ في ضوءِ التحولِ الرِّقْمِيِّ، والهشاشةِ، والمرونةِ، والضَّغَطِ المناخيِّ؟ ١٠،٩،٦،٢،١

أسئلةُ البناءِ العلمي

- ١ ما العتبةُ التي يثبتُ عندها وصفُ الدَّولةِ قانوناً
- ٢ ما الفارقُ بينَ النشوءِ والاستمرارِ في فقهِ الدَّولةِ
- ٣ كيف يعملُ الاعترافُ والعضويةُ الأُمميَّةُ في بناءِ الشخصيَّةِ الدَّوليَّةِ
- ٤ ما معيارُ الرُّسوخِ المؤسسيِّ في الدولةِ الحديثةِ
- ٥ ما الأنواعُ المستجدَّةُ التي كشفتها البيئاتُ الرِّقْمِيَّةُ والمناخيَّةُ والمتنازعُ عليها





ثانياً// البيان القانوني الأدنى للدولة

ما يزال البناء الأكثر رسوخاً في تحديد الدولة قانوناً يتركز إلى العناصر الأربعة التي صاغتها اتفاقية مونتفيدو، ثم جرى تداولها على نطاق واسع في الفقه والعمل الدبلوماسي. وهذه العناصر هي السكان الدائمون، والإقليم المعين، والحكومة المنظمة، والقدرة على الدخول في العلاقات الدولية بوصفها تعبيراً عن الاستقلال الخارجي والسيادة. ١،٢،٣

والأهمية المنهجية لهذه العناصر تكمن في أنها تُعطي حدّاً أدنى صالحاً للتعرف على الدولة عند نشوئها. فالسكان عنصر استقرار بشري، والإقليم وعاء السيادة والاختصاص، والحكومة هيئة التنظيم العام، والاستقلال الخارجي شرط الشخصية الدولية. ومن ثم تتأسس الدولة في أصلها على اجتماع هذه العناصر على نحو فعلي يقبل الملاحظة والتحقق. ١،٢،٣،٤

وتُظهر أعمال لجنة القانون الدولي أن حجم السكان يغيب عن كونه شرطاً مانعاً، كما أن مساحة الإقليم تغيب عن كونها معياراً حاسماً، وأن النزاع الحدودي غير هادم لوجود الدولة تلقائياً. ومعنى ذلك أن القانون يطلب وجود جماعة سكانية مستقرة ونطاق إقليمي معين وتنظيم حكومي واختصاص خارجي مستقل، من غير أن يفرض مفادير عديدة جامدة أو خرائط مكتملة الرسم في كل حالة. ١،٢،٣

وبيفيد هذا التحليل في ضبط الفارق بين الدولة وبين الأقاليم ذات الحكم الذاتي، أو الجماعات المنفصلة، أو سلطات الأمر الواقع، أو الإدارات التمردية. فهذه التكوينات قد تملك أجزاء من وظائف الدولة أو رموزها، غير أن اكتمال الصفة القانونية يتوقف على اجتماع العتبة كلها في صورة مستقرة يمكن أن تُخاطب القانون الدولي من موقع الاستقلال المباشر. ١٦،١٥،١٣



ثالثاً// عناصرُ العتبةِ الدُّنيا تفصيلاً

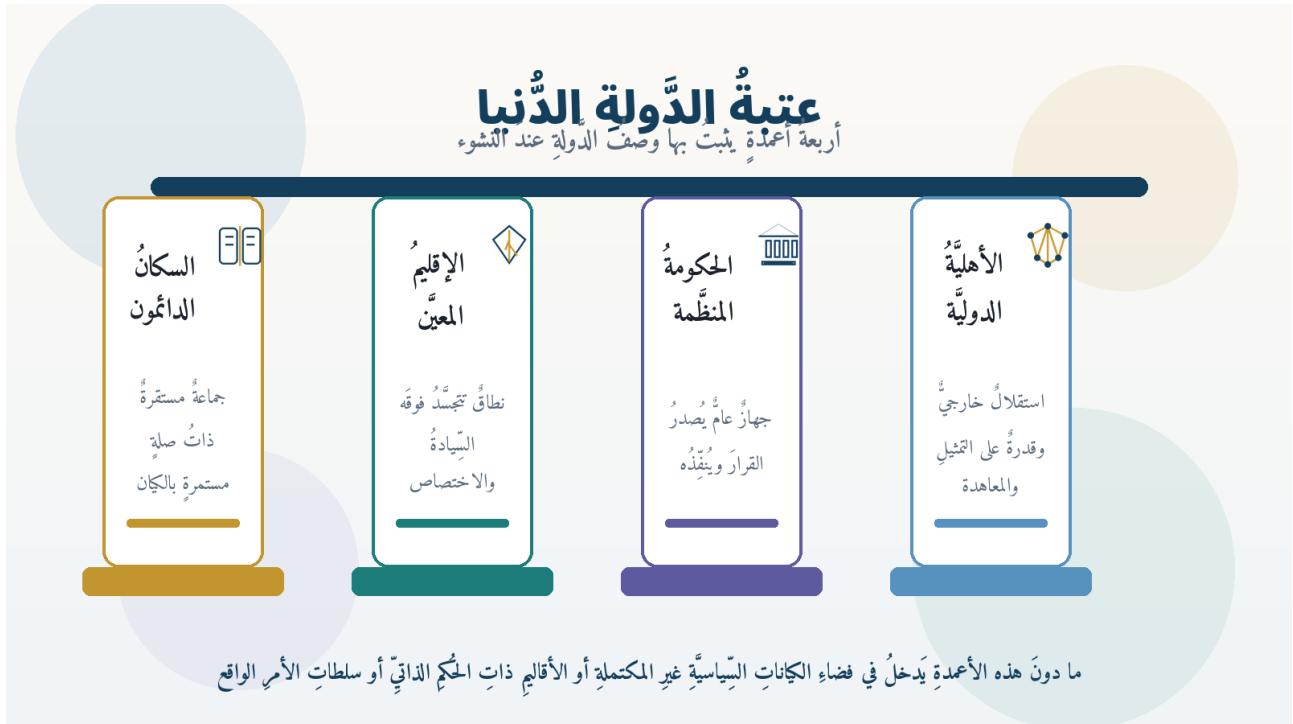
السكانُ الدائمونُ يُعبِّرونَ عن جماعةٍ بشريَّةٍ مستقرَّةٍ تتصلُّ بالكيانِ اتصالاً مستمرّاً. والعبرةُ هنا بالثباتِ النسبيِّ، وبوجودِ رابطةٍ انتماءٍ أو إقامةٍ متواصلةٍ، وبقدرةِ النِّظامِ العامِّ على تنظيمِ أوضاعِ هذه الجماعةِ وإسنادِ الحقوقِ والواجباتِ إليها. ومن ثم فالمعياريُّ جوهرِيٌّ من حيثُ الاستقرارُ، وصفريُّ من حيثُ العددُ المجرّدُ. ١،٢،٣

أمَّا الإقليمُ المعينُ فيُرادُ به نطاقٌ جغرافيٌّ تتجسّدُ فوقه السيادةُ والاختصاصُ، ويمارسُ فيه الكيانُ سلطتهُ العامَّة. وقد يكونُ الإقليمُ واسعاً أو ضيقاً، متصلاً أو متباعدَ الأجزاء، كما قد يبقى بعضُ حدوده محلّ نزاعٍ من غيرِ أن تنتقضَ الصفةُ القانونيَّةُ للدَّولة. العبرةُ هنا بوجودِ وعاءِ سياديِّ معيَّن، معَ غُضِّ النَّظرِ عن درجةِ الكمالِ الخرائطيِّ. ١،٢،٣

والحكومةُ المنظَّمةُ تُمثِّلُ الأداةَ التي تُحوِّلُ التجمُّعَ البشريَّ والإقليمَ إلى نظامٍ عامِّ ذي اختصاصاتٍ وسلطاتٍ. فالدَّولةُ تغدوُ شخصاً قانونياً مؤسسياً حينَ تمتلِكُ جهازاً سياسياً وإدارياً وقضائياً قادراً على إصدارِ القرارِ العامِّ، وإنفاذه، وتسويةِ المنازعاتِ، وصيانةِ النظامِ العامِّ في الداخلِ والخارجِ. ١،٢،٤

وأخيراً تأتي القدرةُ على العلاقاتِ الدوليَّةِ، وهي الصياغةُ القانونيَّةُ الأقربُ إلى معنىِ الاستقلالِ الخارجيِّ. فالدَّولةُ في هذا المقامِ تخضعُ مباشرةً للقانونِ الدَّوليِّ، وتُدخِلُ في المعاهداتِ والمراسلاتِ والتمثيلِ الدبلوماسيِّ بوصفها كياناً أصيلاً مستقلاً غيرَ تابعٍ لسلطةٍ دولةٍ أخرى. ومن هنا تغدوُ السيادةُ والاستقلالُ وجهينِ لعملةٍ واحدةٍ في تعريفِ الدَّولةِ.

١،٢،٣،٤



الشكلُ ٢ عتبةُ الدَّولةِ الدُّنيا وعناصرُها الأربعةُ ١،٢،٣

جدول ١ التمييز بين عتبة الوجود القانوني وأفق الرُسوخ المؤسسي ١٠،٩،٨،٧،٦،٣،٢،١

الحقل	عتبة الوجود	أفق الرُسوخ	الأثر التفسيري
السكان	جماعة بشرية مستقرة	إدماج عادل ومواطنة فعّالة	يُثبت الوجود ثم يرفع جودة الاندماج
الإقليم	نطاق سياديّ معيّن	إدارة متوازنة للحدود والموارد	يُحدّد وعاء السيادة ثم يرفع كفاءة التصرف
الحكومة	تنظيم عام يمارس الوظائف الأساسية	حكومة فعّالة قادرة على التصميم والتنفيذ	ينقل الكيان من الظهور إلى الدولة ثم إلى الرسوخ
الاستقلال	أهلية للعلاقات الدولية وسيادة مباشرة	قدرة على صناعة القرار الحرّ وتوازن المصالح	يُثبت الشخصية الدولية ويقوي القرار السيادي
الشرعية	مرتبة تالية على الوجود	قبول عام وثقة متبادلة	ترفع الدولة من مجرد قيام إلى رسوخ متين
الفعالية	مرتبة تالية على الوجود	خدمة عامة ذات جودة عالية	تكشف جودة الأداء العام
المرونة	مرتبة تالية على الوجود	قدرة على امتصاص الصدمات والتعلم	تحدد قدرة البقاء تحت الضغط
الرقمنة	مرتبة تالية على الوجود	بنية رقمية موثوقة وخدمات استباقية	تكشف جاهزية الدولة للعصر الجديد

رابعاً// الاعتراف والعضوية الأُممية والانفراد المشروع بالقوة

يُثار في الفقه والسياسة سؤال دائم حول موقع الاعتراف من تكوين الدولة. والصياغة الكلاسيكية لاتفاقية مونتفيدو تُرَجِّح أن الوجود السياسي للدولة يستقل عن الاعتراف من حيث الأصل، في حين يظل الاعتراف عامل تمكين بالغ الأثر في التشغيل الخارجي، وفتح السفارات، وإبرام المعاهدات، والانضمام إلى المنظمات الدولية، وتثبيت الشرعية الدبلوماسية في الممارسة. ٣،٤،٥

وتقع عضوية الأمم المتحدة في مرتبة تالية من جهة المنطق القانوني؛ إذ إن الميثاق يفتح العضوية للدول القادرة والراغبة في تنفيذ التزاماته، وهو ما يجعل العضوية قرينة قوية على اكتمال الشخصية الدولية، من غير أن تُنشئ هذه الصفة من الصفر. ومن هنا تُفقد العضوية في التشغيل والاندماج، وتُفقد عناصر العتبة في التأسيس والتوصيف. ٤،٥

وفي العلوم السياسية الحديثة يُضاف إلى ذلك بُعد داخلي شديد الأهمية، هو انفراد الدولة بالاستخدام المشروع للقوة أو الترخيص به داخل إقليمها. وهذا البعد يرد في منزلة مغايرة عن الشرط القانوني المستقل في عناصر العتبة، غير أنه يمثل علامة حاكمية على الانتقال من مجرد وجود قانوني إلى سيادة فعلية تُمسك بالنظام العام، وتحمي المجتمع، وتحتكر أدوات الإكراه في إطار القانون. ٧،١٤

ومن ثم ينتج تمييز دقيق بين ثلاثة أشياء كثيراً ما تختلط في الخطاب العام: الاعتراف يُتوّي القابلية للتعامل الخارجي، والعضوية تُعزّز الاندماج المؤسسي الدولي، والانفراد المشروع بالقوة يرفع فعالية السيادة في الداخل. أمّا أصل صفة الدولة فيقوم على العتبة القانونية الأولى. ٣،٤،٥،١٤

المفهوم	المعنى الدقيق	الموقع من بناء الدولة	الأثر العملي
الاعتراف	إقرار خارجي بوجود الكيان وتعامل معه	عامل تمكين وتشغيل	يفتح باب التمثيل والتعامل والاندماج الدبلوماسي
العضوية الأمامية	اندماج مؤسسي في المنظومة الأمامية	قرينة قوية على اكتمال الحضور الدولي	تعزيز المكانة والتشغيل والقدرة على المشاركة
الانفراد المشروع بالقوة	إمسالك الدولة بالأدوات الإكراهية ضمن القانون	علامة حاكمة على فعالية السيادة في الداخل	يصون النظام العام ويؤجّد القرار الأمني
الشرعية	قبول سياسي ومجمعي للحكم	مرتبة نوعية في رسوخ الدولة	تخفيض كلفة الإكراه وترفع منسوب الثقة

خامساً// من نشوء الدولة إلى استمرارها

من أهم التحولات في الفقه المعاصر أنه فرّق بوضوح أعلى بين شروط النشوء وشروط الاستمرار. فعند التأسيس تُطلب عناصر العتبة في صورة واضحة ومقتعة، أما بعد قيام الدولة فإن القانون المعاصر يميل إلى صون استمرار شخصيتها القانونية حتى مع تعرّضها لصدمات كبرى تمس الحكومة أو الإقليم أو السكان أو القدرة الفعلية على السيطرة. ١،٢

وتظهر تقارير لجنة القانون الدولي أنّ هناك قرينة قوية لمصلحة استمرار الدولة، وأنّ فقدان السيطرة الكاملة على جزء من الإقليم، أو قيام حكومة في المنفى، أو وقوع احتلال كامل مؤقت، أو تعرّض البنية المؤسسية لاضطراب شديد، يعجز وحده عن إطفاء الشخصية الدولية لدولة قائمة أصلاً. ١،٢

ويبلغ هذا التحول ذروته في الجدل الأحدث المتصل بارتفاع مستوى البحر. فالدول المتأثرة مناخياً دفعت الفقه الدولي إلى تأكيد استمرارية السيادة والشخصية القانونية حتى في أوضاع يتقلص فيها الإقليم المادي أو يتغيّر على نحو جذري. وهذا التطور يمثل أحد أهم أبواب التجديد في نظرية الدولة خلال السنوات الأخيرة. ١١،٢،١

ومن ثمّ تغدو القاعدة الأدق على النحو الآتي: النشوء يتطلب اكتمالاً أوضح، والاستمرار تحكمه مرونة أعلى وقرينة أقوى لبقاء الدولة. وهذا التمييز ضروري لفهم حالات الاحتلال، والحكومات في المنافي، والدول المتضررة مناخياً، والكيانات التي تحافظ على شخصيتها الدولية رغم انكسار الفعالية الميدانية زمنياً ما. ٤،٢،١



سادساً// أفق الدولة الأعلى من الوجود إلى الرسوخ

إذا كانت العتبة الدنيا نجيب عن سؤال الوجود، فإن أفق الدولة الأعلى يجيب عن سؤال الرسوخ. ففي هذا المستوى تُقاس الدولة بقدرتها على إنتاج الشرعية، وتقديم الخدمة العامة، وصون الحقوق، وفرض القانون، وإدارة المخاطر، وبناء ثقة مستدامة بين المجتمع والمؤسسات. وهذه العناصر تعمل في مرتبة أعلى من مرتبة الشرط لنشوء الدولة، وهي تُحدّد موضعها على سلم الجودة والرسوخ. ٦،٧،٨

وتُعطي أدبيات فعالية الحكومة صورة دقيقة لهذا الأفق؛ فالجودة هنا ترتبط بمتانة الخدمة العامة، وبدرجة استقلالها عن الضغوط السياسية، وبقدرة صانع القرار على صناعة السياسات وتنفيذها، وبمصادقية الالتزام بها على امتداد الزمن. وبهذا المعنى تغدو الدولة القوية أوسع من جهاز السيطرة، وأعمق من مجرد الاحتفاظ بالحدود والمؤسسات. ٧،٨

وتضيف مفوضية حقوق الإنسان بُعداً معيارياً متقدماً حين تربط جودة الحوكمة بسيادة القانون، والمساءلة، والشفافية، والمشاركة، ومكافحة الفساد، وحماية الحريات والوصول إلى المعلومة. ومن هنا يرتفع مفهوم الدولة من حيّز التوصيف القانوني إلى حيّز الدولة التي تُنظّم القوة بالحق، وتربط السلطة بالمصلحة العامة، وتدير الحكم في ضوء الكرامة الإنسانية. ٨

ثم جاءت أدبيات الهشاشة والمرونة والتحول الرقمي لتدفع النقاش خطوة أبعد. فالدولة الراسخة اليوم هي التي تملك قابلية امتصاص الصدمات، وتوقّع المخاطر، وتنسيق البيانات، وتقديم الخدمات رقمياً على أساس إنسانيّ وتمحور حول المستفيد، مع حفاظها على الثقة العامة وعلى تماسك القرار والهوية المؤسسية. ٦،٩،١٠

مصفوفة الوجود القانوني والرسوخ المؤسسي

الرسوخ المؤسسي
مرتفع

كائنات ما قبل الدولة
حضور سياسي أو إداري محدود

كائنات ذات وضع متنازع عليه
قدرات وظيفية مع نقص في الاكتمال

دول قائمة ذات رسوخ متوسط
صفة قانونية ثابتة مع حاجة إلى رفع الفعالية

دول راسخة عالية الكفاءة
وجود مكتمل ورسالة مؤسسية متقدمة

منخفض
منخفض

مرتفع
اكتمال الوجود القانوني



الشكل ٣ مصفوفة الوجود القانوني والرُسوخ المؤسسي

١،٢،٦،١٥

سابعًا// الأنواع المعاصرة للدول

تتوزع أنواع الدول في الأدبيات الراهنة على مسارات عدّة، ويتعدّر اختزالها في قائمة واحدة مغلقة؛ لأنّ بعض التصنيفات قانوني، وبعضها دستوري، وبعضها تنموي، وبعضها إداري، وبعضها يخرج من رحم البنات المتنازع عليها أو التهديدات المناخية. ومن ثمّ يقتضي الضبط العلمي جمع هذه الحقول في مصفوفة تفسيرية واحدة تُظهر وظيفة كلّ تصنيف وحدوده. ١،٢،٦،١٥،١٥

في البنية الدستورية تبقى الدولة الموحدة والدولة الاتحادية، كما تبقى الصيغ الملكية والجمهورية، أقسامًا أساسية في علم الدولة. غير أنّ هذا المستوى يصف شكل التنظيم الداخلي، ولا يمس أصل الشخصية القانونية للدولة في الخارج. ١،٢

وفي الوضع الدولي يبرز التمييز بين الدولة المكتملة الاعتراف، والكيانات محدودة الاعتراف، وما تسميه بعض الأدبيات الحديثة بالدولة الفعلية أو السيادة الوظيفية المتدرجة في الأقاليم المتنازع عليها. هذا الحقل يكشف أنّ الوظائف المؤسسية قد ترتفع أحيانًا في بيئة متنازع عليها، من غير أن تكتمل الصفة القانونية على النحو الذي تملكه الدولة المعترف بها على نطاق واسع. ١٥

وفي ميدان الأداء والسياسات العامة برزت بقوة فئات الدولة الهشة، والدولة شديدة الهشاشة، والدولة المرنة. ثمّ جاءت الفئات التنموية الأممية مثل الدول الجزرية الصغيرة النامية، والدول النامية غير الساحلية، وأقلّ البلدان نموًا. وأخيرًا ظهرت نماذج إدارية جديدة مثل الدولة الرقمية، والدولة القائمة على البيانات، والحكومة بوصفها منصّة، ثمّ الفئة القانونية الأحدث المتمثلة في الدولة المتأثرة مناخيًا مع استمرار شخصيتها الدولية. ٦،١٠،١١،١٢،١٣

جدول ٣ مصفوفة الأنواع المعاصرة للدول ١،٢،٦،١٥،١١،١٢،١٣،١٥

حقل التصنيف	الفئة	الشرح الجامع	القيمة التفسيرية
دستوري	الدولة الموحدة	مركز دستوري أعلى مع مستويات إدارة أو لامركزية دون سيادة مستقلة	يفسرُ بنية السلطة الداخلية
دستوري	الدولة الاتحادية	تقاسم دستوري للسلطات بين الاتحاد والوحدات المكوّنة	يُظهر توزيع الاختصاصات
قانوني دولي	الدولة المكتملة الاعتراف	شخصية دولية عاملة على نطاق واسع	يشرح التمثيل والتعامل الكامل
قانوني دولي	الدولة محدودة الاعتراف	كيان يملك بعض الاعتراف وبعض أدوات التعامل	يكشف درجات الاندماج الدولي

القيمة التفسيرية	الشرح الجامع	الفئة	حقل التصنيف
يفسرُ الأقاليمَ المتنازعَ عليها	كيانٌ يملكُ وظائفَ حكمٍ مرتفعةً مع قصورٍ في الوضع القانوني الدولي	الدولة الفعلية	أكاديمي حديث
يكشفُ هشاشةَ المؤسساتِ والمجتمعِ	سياقٌ ترتفعُ فيه المخاطرُ وتضعفُ المرونة	الدولة الهشة	قدرةٌ وأداء
يفسرُ الاستمرارَ تحت الضغط	سياقٌ يملكُ قدرةً أعلى على الامتصاصِ والتكيفِ	الدولة المرنة	قدرةٌ وأداء
تفيدُ في سياساتِ التنميةِ والمناخِ	مجموعةٌ أمميةٌ تتسمُ بهشاشةٍ بنيويةٍ خاصة	الدولُ الجزريةُ الصغيرةُ النامية	تنموي جغرافي
تكشفُ أثرَ الجغرافيا في التنمية	دولٌ تُعاني كلفةَ الانقطاعِ عن المنافذِ البحرية	الدولُ الناميةُ غيرُ الساحلية	تنموي جغرافي
تفيدُ في توجيهِ الدعمِ الدولي	فئةٌ أمميةٌ تُحدِّدُ بمعاييرِ ضعفِ هيكلِيٍّ ودخليٍّ	أقلُّ البلدانِ نموًا	تنموي جغرافي
يشرحُ نضجَ التحولِ الرقمي	دولةٌ تُبنى خدماتُها وبياناتُها ومنصاتها على أساسِ مترابطِ	الدولة الرقمية	إداري حديث
يكشفُ جودةَ الاستشرافِ المؤسسي	دولةٌ تُحسِّنُ التوقُّعَ والاستعدادَ قبلَ وقوعِ الصدمة	الدولة الاستباقية	إداري حديث
يفسرُ أحدثَ التطوراتِ في فقهِ الاستمرارِ	دولةٌ تتعرضُ لضغطٍ مناخيٍّ شديدٍ مع بقاءِ شخصيتها القانونية	الدولة المتأثرةٌ مناخيًا مع استمرارِها	قانوني ناشئ



ثامناً// النموذج الابتكاري مدارج الدولة السبّعة

تتّرح هذه الدّراسة سلّمًا تركيبياً جديداً يجمع بين القانون والحوكمة والسيادة الوظيفيّة، ويحمل اسم مدارج الدّولة السبّعة. وظيفته هذا السلم أن يُنهي الخطّ بين الوجود والرسوخ، وأن يُمكن الباحث من وصف الموقع الحقيقي لكلّ كيانٍ سياسيٍّ من غير افتقارٍ إلى الدقّة القانونيّة أو الإحاطة المؤسسيّة.

الدرجة الأولى هي الظهور السياسي، وفيها يتكوّن كيانٌ أو حركةٌ أو إدارةٌ تطلبُ موقعاً عامّاً. والدرجة الثانية هي الاكتمال القانوني، وفيها تجتمع عناصرُ العتبة على نحوٍ يُثبتُ وصفَ الدّولة. والدرجة الثالثة هي الاستقلالُ الفعلي، وفيها تترسخُ حريةُ القرار الخارجي والداخلي وتظهرُ القدرةُ على مخاطبة العالم من موقعِ السيادةِ المباشرة.

أمّا الدرجة الرابعة فهي درجة الانفراد المشروع بالقوّة، وفيها تمسكُ الدّولة بالنظام العامّ وتوجّدُ أدوات الإكراه ضمن القانون. وتأتي الدرجة الخامسة بوصفها مرتبة الشرعيّة والفعاليّة والحوكمة الرشيدة. ثم تبلغُ الدّولة الدرجة السادسة حين تتصفُ بالمرونة، والاستباق، والقدرة الرقميّة، والتعلّم المؤسسي، والجاهزية للصدماتِ طويلة الأمد.

٦،٧،٨،٩،١٠،١٤

ويمتازُ هذا النموذجُ بأنّه يسمحُ بمشاهدة الدولة على محورين في وقتٍ واحدٍ: محور الوجود القانوني، ومحور الرسوخ المؤسسي. فالدولة قد تكونُ مكتملة الصفة قانوناً، مع رسوخٍ منخفضٍ مؤسسياً. وقد تظهرُ في المقابل أقاليمٌ متنازعٌ عليها بقدراتٍ وظيفيّةٍ مرتفعة، من غير أن تبلغُ الصفة الدوليّة المكتملة. وبهذا يغدو التحليلُ أكثرَ عدلاً وأقربَ إلى

الواقع. ١،٢،١٥

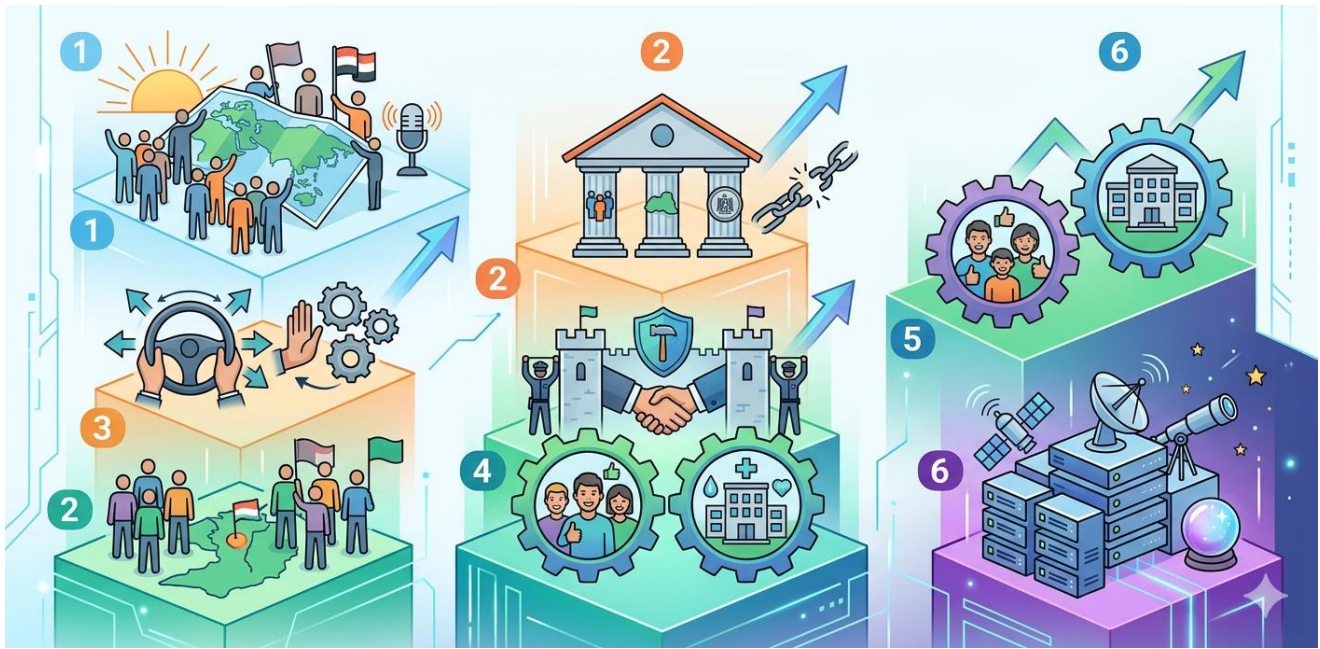
الشكل ٤ مدارج الدولة السبّعة كما تقترحها هذه الدّراسة



يمكنُ هذا المسارُ من قراءة الدولة قراءةً طيفيّةً تكشفُ فرق المسافة بين مجرد الظهور السياسي والدّولة الراسخة ذاتِ القدرة الاستباقيّة

جدول ٤ مدارجُ الدَّولةِ السَّتَّة ١٤، ١٥، ١٦، ١٧، ١٨، ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥٠، ٥١، ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٥٥، ٥٦، ٥٧، ٥٨، ٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٦٨، ٦٩، ٧٠، ٧١، ٧٢، ٧٣، ٧٤، ٧٥، ٧٦، ٧٧، ٧٨، ٧٩، ٨٠، ٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٨٩، ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٠٠

أداة القياس	المضمون	الاسم	الدرجة
قدرة التعبير والتنظيم	تكوُّن كيانٍ يطلبُ موقعًا عامًّا وهويةً سياسية	الظهورُ السياسي	الأولى
السكانُ والإقليمُ والحكومةُ والاستقلالُ	اجتماعُ عناصرِ العتبةِ الدُّنيا	الاكتمالُ القانوني	الثانية
مدى الانعتاق من التبعية الحاكمة	ترسُّخُ حريةِ القرارِ الداخليِّ والخارجيِّ	الاستقلالُ الفعلي	الثالثة
احتكارُ القرارِ الأمنيِّ العام	توحيدُ الأدواتِ الإكراهيةِ ضمنَ القانون	الانفرادُ المشروعُ بالقوة	الرابعة
الثقةُ العامةُ وفعاليَّةُ الحكومة	قبولُ الحكمِ وجوده الخدمةُ العامَّة	الشرعيَّةُ والفعاليَّة	الخامسة
الجاهزيَّةُ والاستشرافُ والتعلمُ	مرونةٌ عاليةٌ وبنيةٌ رقميَّةٌ وخيالٌ مؤسسيٌّ متقدم	الرسوخُ الاستباقي	السادسة



تاسعاً // الخلاصة التركيبية والنتائج

تنتهي الدراسة إلى أن مفهوم الدولة في عصرنا يقوم على تلاقي حدّين متميزين متكاملين. حدُّ أدنى قانوني يُثبت وجود الدولة عبر السكان الدائمين، والإقليم المعين، والحكومة المنظمة، والاستقلال الخارجي. وحدُّ أعلى وظيفي يرفعها إلى مرتبة الرُسوخ عبر الشرعيّة، والفعاليّة، وسيادة القانون، والمساءلة، والمرونة، والتحول الرقمي البشريّ التمركز. ١،٢،٣،٦،٧،٨،٩،١٠

وتكشف القراءة الجامعة أن الاعتراف والعضوية الأمميّة والانفراد المشروع بالقوة تعمل في طبقات متجاورة، من غير أن تختلط وظائفها. كما تُظهر أن القانون الدوليّ المعاصر يميل إلى صون استمرار الدولة حين تعصف بها صدمات استثنائية، وأنّ النقاش الأحدث في نظرية الدولة يدور اليوم حول الاستمرار، والهشاشة، والسيادة الوظيفيّة، والدولة الرقميّة، والدولة المتأثرة مناخياً. ١،٢،٦،١٠،١٥

ومن ثمّ توصي هذه الدراسة باعتماد مقاربة تعليمية وبحثية جديدة تفصل بين عتبة الوجود وأفق الرُسوخ، وتستخدم سلّم مدارج الدولة ومصفوفة الوجود والرسوخ بوصفهما أداتين لفهم الدول القائمة، والكيانات المتنازع عليها، والأقاليم غير المكتملة الحكم الذاتي، والنماذج الإداريّة الحديثة التي تُعيد تشكيل صورة الدولة في القرن الحادي والعشرين. ١٠،١٥،١٦

خلاصة النتائج المرجعية

- ١ معايير مونتفيدو تبقى العتبة الأوضح لنشوء الدولة
- ٢ الاعتراف يعمل في باب التمكين الخارجي أكثر من باب التأسيس
- ٣ عضويّة الأمم المتحدة قرينة اندماج دولي رقيقة
- ٤ استمرار الدولة أوسع من شروط نشوئها وأكثر مرونة
- ٥ أدبيات الهشاشة والمرونة نقلت النقاش من سؤال الوجود إلى سؤال الجودة
- ٦ التحول الرقمي والاستباق صارا من معايير الرُسوخ الحديث
- ٧ الدولة المتأثرة مناخياً مع استمرارها تمثل أحدث تطوير فقهي
- ٨ السيادة الوظيفية تكشف أن بعض الأقاليم المتنازع عليها تُدار بدرجات متفاوتة
- ٩ مدارج الدولة السيئة تقدّم أداة جامعة لقراءة الكيانات السياسية على نحو أدق





جدول ٥ / معجم اصطلاحي مختصر ٢٠١٥، ٢٠١٠

المصطلح	المعنى الموجز
عتبة الوجود	الحد الذي يثبت عنده وصف الدولة قانونًا
أفق الرسوخ	المستوى الذي تقاس عنده جودة الدولة ومرونتها وشرعيتها
السيادة الوظيفية	درجة ممارسة وظائف الحكم في إقليم متنازع عليه أو بيئة مركبة
الدولة الفعلية	كيان يملك قدرًا مرتفعًا من وظائف الدولة مع قصور في الوضع الدولي الكامل
الدولة الرقمية	دولة تعتمد بنية رقمية مترابطة لتقديم الخدمات وإدارة البيانات
الدولة الاستباقية	دولة تتوقع الصدمات وتحرك قبل وقوعها عبر أدوات الاستشراف
الهشاشة	اجتماع المخاطر مع ضعف القدرة على الامتصاص والتكيف
المرونة	القدرة على الصمود والتعلم والتعافي

قائمة المراجع والوصلات التوثيقية

تضم هذه القائمة الأصول المرجعية التي بُنيت عليها الدراسة، وقد أدرجت الوصلات في صورة نص عربي قابل للفتح من داخل الملف. ١٠، ٦، ٤، ٢، ١

- ١ وثيقة لجنة القانون الدولي حول تغيير مستوى سطح البحر وعلاقة ذلك بالقانون الدولي ٢٠٢٢ فتح الوصلة التوثيقية
- ٢ التقرير الختامي للجنة القانون الدولي في موضوع تغيير مستوى سطح البحر والقانون الدولي ٢٠٢٥ فتح الوصلة التوثيقية
- ٣ اتفاقية مونتفيدو في حقوق الدول وواجباتها ١٩٣٣ فتح الوصلة التوثيقية
- ٤ ميثاق الأمم المتحدة فتح الوصلة التوثيقية
- ٥ مدونة شرح المادة الرابعة من ميثاق الأمم المتحدة فتح الوصلة التوثيقية
- ٦ تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عن أوضاع الهشاشة ٢٠٢٥ فتح الوصلة التوثيقية
- ٧ مؤتمر فعالية الحكومة في قاعدة بيانات البنك الدولي فتح الوصلة التوثيقية
- ٨ المعايير الدولية للحكومة الرشيدة في مفوضية حقوق الإنسان فتح الوصلة التوثيقية
- ٩ الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٢٠٢٦ إلى ٢٠٢٩ فتح الوصلة التوثيقية
- ١٠ مؤتمر الحكومة الرقمية ومعايير البيانات المفتوحة القابلة للاستعمال لعام ٢٠٢٥ فتح الوصلة التوثيقية
- ١١ صفحة الأمم المتحدة الخاصة بالدول الجزرية الصغيرة النامية فتح الوصلة التوثيقية
- ١٢ صفحة الأمم المتحدة الخاصة بالدول النامية غير الساحلية فتح الوصلة التوثيقية
- ١٣ صفحة الأمم المتحدة الخاصة بفترة أقل البلدان نموًا فتح الوصلة التوثيقية
- ١٤ مبحث بريطانيا حول انفراد الدولة بالقوة المشروعة فتح الوصلة التوثيقية
- ١٥ دراسة أكاديمية حديثة حول السيادة الوظيفية في الأقاليم المتنازع عليها فتح الوصلة التوثيقية
- ١٦ صفحة الأمم المتحدة الخاصة بالأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي فتح الوصلة التوثيقية



■ الفصل الثاني

الدولة ما بعد الوطنية في الشرق الأوسط

التحول من هشاشة السيادة وتشابك الولاءات

إعداد

وحدة الدراسات والأبحاث

مجلس التنمية العراقي

2026

الخلاصة التنفيذية

الدراسة تنظر إلى الإقليم بوصفه فضاء سيادة مركبة يتجاوز فهم الهشاشة المؤسسية التقليدية

الفرضية المركزية

أزمة الدولة في الشرق الأوسط تجاوزت طور الوهن المؤسسي ودخلت طوراً تتقاسم فيه السلطة الفعلية مؤسسات رسمية وشبكات مسلحة ورعاة خارجيون وفاعلون محليون ومنصات رقمية ومسارات إنسانية واقتصادات موازية.

وعليه فالتحدي الحاسم يتمثل في إعادة جمع وظائف السيادة ضمن عقد سياسي وخدمي وأمني واحد، يجمع منفعة الدولة اليومية مع شرعية القانون ومع قدرة الأمن على الحماية.

تخلص الدراسة إلى أن أخطر نقطة انعطاف تظهر حين يتزامن انقسام السلاح مع انقسام الجباية والعملة ومع تراجع الثقة العامة واتساع الاقتصاد الموازي وتحول المنصات الرقمية إلى ساحات تعبئة وتوجيه وحرب نفسية. ٤٣٢١



الدولة تحتفظ بالعلم والمقعد الدولي فيما تتوزع الوظائف الفعلية بين شبكات متوازية



الخدمة العامة السريعة تسبق الدمج الأمني في ترتيب الأولويات العملية



الجبابة والعملة والمنافذ هي العقدة الصلبة لأي استعادة سيادية



السيادة الرقمية صارت ركناً سيادياً متكاملأ يتجاوز حدود الأداة التقنية



الولاء اليومي يتشكل عند نقطة التقاء الأمن والرزق والخطاب والبيانات



المعالجة الناجحة تجمع المستوى الوطني بالمستوى الإقليمي والدولي

الإطار المفاهيمي والمنهجي

تعريف الدولة ما بعد الوطنية وآلية قياس انتقالها من هشاشة السيادة إلى تشابك الولاءات

تعريف العمل

الدولة ما بعد الوطنية في السياق الإقليمي هي دولة تحتفظ بالحدود والعلم والمقعد الدولي، فيما تتوزع وظائف الحكم والجبابة والحماية والخدمة العامة وصناعة السردية بين الدولة الرسمية وشبكات محلية وعابرة للحدود. وهي صيغة سيادة مركبة، تتجاوز فيها الشرعية الدستورية مع شريعات الحماية والهوية والطائفة والعشيرة والحزب والمنصة الرقمية والمساعدات الإنسانية. ٣٢١

بنية السيادة المركبة



من هشاشة السيادة إلى تشابك الولاءات

مجالات القياس الثمانية

احتكار السلاح

قدرة الدولة على حصر أدوات القوة المنظمة

وحدة القرار الأمني

تماسك مراكز إصدار الأوامر والسيطرة

الجبابة والعملة والمنافذ

وحدة الدورة المالية والسيطرة على الإيرادات

نفاذ الخدمة العامة

قدرة الدولة على الوصول اليومي إلى المواطن

عدالة القانون

استقلال القضاء ونفاذ القاعدة القانونية

تماسك الهوية الوطنية

قوة السردية الجامعة فوق السرديات الجزئية

استقلال القرار الخارجي

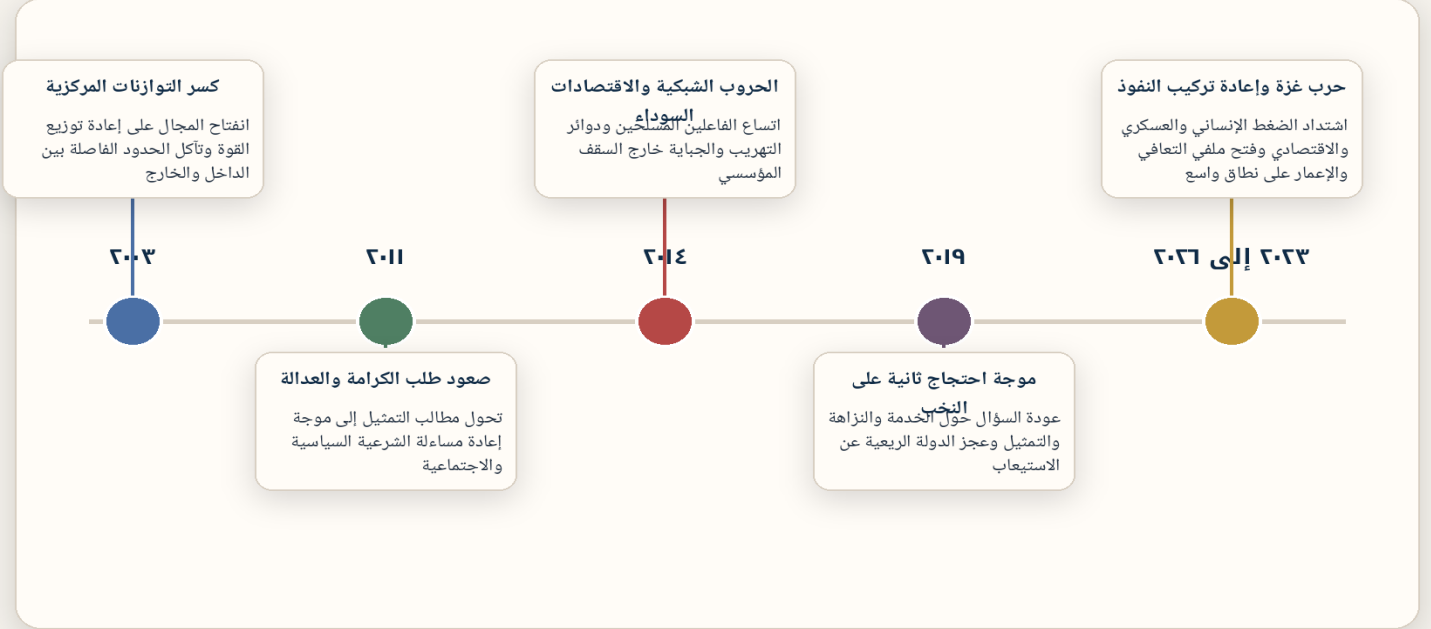
حدود التأثير بالرعاة والضغوط الخارجية

سيادة البيانات والبنية الرقمية

امتلاك السجلات والمنصات والمدفوعات العامة

محركات التحول الإقليمي

أربع موجات كبرى أعادت تركيب الدولة والولاء والنفوذ في الشرق الأوسط منذ ٢٠٠٣



المحركات البنوية الخمسة

الأمن الهجين

تحول الحماية من وظيفة دولة جامعة إلى وظيفة موزعة بين مؤسسات رسمية وقوى محلية وشبكات مسلحة.

الاقتصاد الموازي

تمدد قنوات النقد والتهريب والجباية غير الرسمية بما يزاحم المالية العامة ويعيد تشكيل النفوذ.

الانقسام النقدي والمؤسسي

تعدد المصارف المركزية أو سلطات الجباية أو منافذ الإيراد بما يحول المال إلى جغرافيا سلطة.

المنصة الرقمية

صعود الفضاء الرقمي إلى مقام الساحة التي تنتج الشرعية والخوف والغضب والتجنيد والتعبئة.

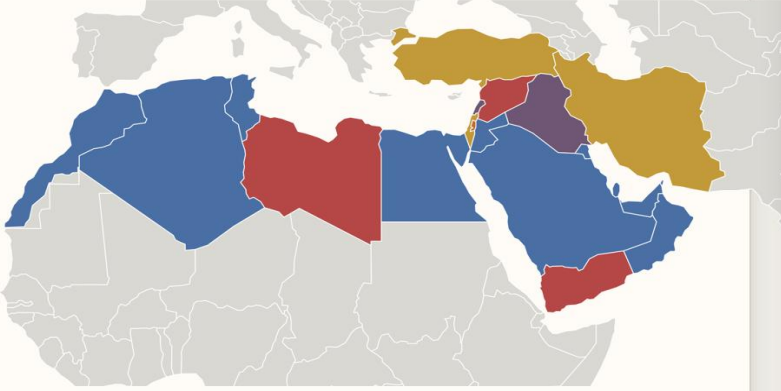
النفوذ العابر للحدود

تحول الرعايا الإقليميين والدوليين إلى جزء من المعادلة الداخلية عبر المال والخبرات والدعم والسردية.

الأنماط الإقليمية للدولة ما بعد الوطنية

تصنيف تركيبي يميز بين التشظي الحرج والسيادة التفاوضية والسيادة المقيدة بنيوياً والاحتواء الوقائي وتصدير النفوذ

الخريطة التحليلية



قراءة الأنماط



التشظي الحرج

سورية، اليمن، ليبيا

توزع حاد في السلاح والجباية والخدمة والقرار الخارجي.



السيادة التفاوضية

العراق، لبنان

قدرة دولة قائمة مع مجالات تفاوض مفتوحة مع شبكات حزبية ومسلحة ومالية.



السيادة المقيدة بنيوياً

فلسطين في غزة والضفة الغربية

قيود قسرية على الأرض والمال والتجارة تجعل السيادة مجروحة بنيوياً.



الاحتواء الوقائي

مصر، الأردن، الخليج، المغرب العربي

مركزية قرار أعلى مع ضغوط اقتصادية ورقمية وأمنية تستدعي سياسات وقاية مستمرة.



تصدير النفوذ

إيران، تركيا، إسرائيل

قدرة على إدخال الأدوات العسكرية أو السياسية أو الرقمية في بنية التوازنات الداخلية للجوار.

المصفوفة المقارنة للسيادة المركبة

تقدير تكميلي لدرجة الاختراق عبر المجالات الثمانية في ست حالات عربية

تقرأ هذه المصفوفة درجة الاختراق من منخفض إلى حرج. وهي تقدير تحليلي يجمع المعطيات الموثقة مع المنهج المقارن، ويقاس قابلية الدولة على إعادة جمع السلاح والمال والخدمة والقانون والهوية والقرار الخارجي والبيانات داخل سقف واحد. ١٥ ١٤ ١٢ ١٠ ٨ ٧ ٥ ٣ ٢ ١

البيانات	الخارج	الهوية	القانون	الخدمة	الجباية	الأمن	السلاح	الحالة
سورية	حرج	حرج	حرج	حرج	حرج	حرج	حرج	مرتفع
اليمن	حرج	حرج	حرج	حرج	حرج	حرج	حرج	متوسط
ليبيا	مرتفع	مرتفع	حرج	مرتفع	مرتفع	حرج	حرج	متوسط
العراق	مرتفع	مرتفع	مرتفع	متوسط	مرتفع	مرتفع	مرتفع	متوسط
لبنان	مرتفع	حرج	مرتفع	مرتفع	مرتفع	مرتفع	مرتفع	متوسط
فلسطين	حرج	حرج	حرج	حرج	حرج	حرج	حرج	مرتفع

حرج

مرتفع

متوسط

منخفض

المصفوفة تشير إلى أن المسألة المركزية في الإقليم تتعلق بتوزيع الوظائف الحساسة بين مستويات سلطة متوازية ذات ولاءات متشابهة.

دراسات الحالة المركزة

الحالتان الأولى والثانية تكشفان أقصى درجات التشظي المؤسسي والاقتصادي والإنساني

سورية



٢١٦ مليار دولار
أفضل تقدير لكلفة إعادة الإعمار



أكثر من النصف
هبوط تركمي في الناتج قياساً بعام ٢٠١٠



ثلاثة أرباع السكان
يعتمدون على المساعدات

التشخيص

في الحالة السورية تراجعت الدولة من موقع المنتج الجامع للسلطة إلى عقدة ضمن شبكة سيادات موزعة. إعادة البناء المادي وحدها غير كافية، لأن البنية المجتمعية والاقتصادية والمؤسسية تعرضت لتفكيك عميق، فيما تداخلت السلطة الرسمية مع مسارات محلية وعسكرية وإنسانية متوازية.

المعالجة الأرحح

الأولوية تتمثل في جمع الوظائف المتفرقة داخل بنية انتقالية ذات شرعية خدمة، تبدأ بتوحيد المالية العامة والسجلات والنافذة الإنسانية، ثم تتدرج نحو إصلاح قضائي وإداري ودمج محلي مشروط يوازن بين اللامركزية الخدمية ووحدة القرار السيادي.

مرتكزات موثقة ٧٦٥

اليمن



٥٨ في المئة
هبوط نصيب الفرد من الناتج قياساً بعام ٢٠١٥



٤٥٠ حادثاً
حوادث أمنية بحرية خلال ٢٠٢٤



١٩,٥ مليون شخص
يحتاجون إلى مساعدة إنسانية في ٢٠٢٥

التشخيص

اليمن يمثل حالة سيادة منقسمة مكانياً ومؤسسياً ونقدياً. تتجاوز سلطات متعددة وأسعار صرف متعددة ومراكز قرار منفصلة، فيما يتحول البحر والميناء والعملية والمرتببات إلى مفاتيح بقاء يومي ومجالات تنازع بين مراكز القوة.

المعالجة الأرحح

الأولوية تبدأ بممرات اقتصادية وإنسانية موحدة وإطار نقدي مرحلي مشترك، ثم آلية تجمع الموارد والموانئ والمرتببات والخدمات الأساسية داخل تصور وطني قابل للتوسع، مع تسوية تدرج هوة المركز والأطراف وتعيد بناء الثقة اليومية بالمؤسسات.

مرتكزات موثقة ١١٠

دراسات الحالة المركزة

الحالتان الثالثة والرابعة تكشفان نموذج السيادة التفاوضية بين الدولة والشبكات الحزبية والمالية والمسلحة

العراق



تحسين نسبي
في القدرة الرسمية مقارنة بمراحل الانهيار الأشد



سيادة تفاوضية
بسبب استمرار شبكات الحماية والمراقبة



انخراط طويل النفس
يعزز فرص التثبيت المؤسسي

التشخيص

شهدت الدولة العراقية تحسناً نسبياً في القدرة الرسمية، غير أن منظومة الحماية الحزبية والمسلحة ما زالت مؤثرة في الأمن والاقتصاد والتعيين والحماية غير المباشرة. هكذا تصبح السيادة موضوع تفاوض مستمر بين الدولة الرسمية وشبكات نفوذ متداخلة ذات امتدادات عابرة للحدود.

المعالجة الأرحح

الأولوية العراقية تتمثل في تحويل القوة الشبكية إلى قدرة دولة، عبر توحيد سلسلة القيادة، وتنظيم السلاح الثقيل، وإخضاع المنافذ والحماية لمركز مالي رقابي واحد، وتوسيع شرعية الدولة من خلال خدمة عامة فعالة وعدالة أسرع وأكثر نفاذاً.

مرتكزات موثقة ١٧٦١

لبنان



٣,٥ في المئة
نمو خلال ٢٠٢٥ بعد سنوات انكماش عميق



تعديل سرية المصارف
إشارة إصلاحية مهمة في ٢٠٢٥



اقتصاد نقدي وتحويلات
يمارسان آثاراً مباشرة في توارث الحكم

التشخيص

يقدم لبنان نموذجاً متقدماً للدولة التي تملك اعترافاً دولياً واسعاً ومؤسسات دستورية حية، فيما تتوزع القدرة الفعلية بين الدولة والنظام المصرفي والشبكات الحزبية والطائفية والاقتصاد النقدي والتحويلات. النتيجة هي شرعية موزعة ومجال قرار معقد شديد الحساسية تجاه الصدمات.

المعالجة الأرحح

المعالجة اللبنانية تمر عبر استعادة الدولة وظيفتها الواسطة العادلة بين المجتمع والمال والأمن، مع إصلاح مصرفي وقضائي، وتخفيف ازدواجية الحماية، وبناء إدارة رقمية تزيد الشفافية وتردم هوة الثقة، وربط أي تمويل خارجي بحوكمة قابلة للتدقيق.

مرتكزات موثقة ٩٨

دراسات الحالة المركزة

الحالتان الخامسة والسادسة تبيان أثر التشكيلات المسلحة والقيود البنيوية في إعادة تعريف الدولة ووظائفها

ليبيا



قوى مسلحة متداخلة
بعضها يعمل داخل الهياكل الرسمية نفسها



هدنة هشة
بعد اشتباكات طرابلس في أيار ٢٠٢٥



عقبة جوكمة
تعرقل مكافحة الفساد وتوحيد الأمر العسكري

التشخيص

في ليبيا تتجاوز مؤسسات رسمية مع قوى مسلحة متداخلة أحياناً داخل البنية الرسمية نفسها، على نحو يعرقل مكافحة الفساد وتوحيد القيادة. وهنا يتحول الربيع والإنفاق العام والقدرة على استخدام القوة إلى عناصر متشابكة في معادلة السيادة.

المعالجة الأرحح

المعالجة الليبية تتطلب هندسة أمنية تدريجية تربط نزع الموارد القسرية بإعادة توزيع الربيع ضمن معادلة وطنية عادلة، مع توحيد المصرف المركزي والإنفاق السيادي وقاعدة بيانات المشتريات العامة، وبناء مسار قضائي ورقابي يحد من إعادة تدوير السلاح في السياسة.

مرتكزات موثقة ١٣١٢

فلسطين في غزة والضفة الغربية



٥٣,٢ مليار دولار
احتياجات التعافي والإعمار على مدى عقد



قراءة ٤٠ في المئة
فقري مطلع ٢٠٢٥



حيز سياسات شديد التقييد
يقع القيود على الأرض والامال والتجارة

التشخيص

في فلسطين تبدو الدولة ما بعد الوطنية في أكثر صورها قسوة، لأن السيادة مقيدة بنيوياً تحت وطأة الاحتلال والحصار والحرب والقيود على الأرض والامال والتجارة. وتحت هذا القيد تصبح المحافظة على النسيج الاجتماعي والمؤسسي جزءاً من الصمود السيادي ذاته.

المعالجة الأرحح

المقاربة الأجدى تركز على حماية البنية الاجتماعية ومنع التفكك المؤسسي، وبناء نافذة مالية وخدمية رقمية موحدة، وربط التعافي العمراني بمسار سيادي وقانوني يحفظ الحق الوطني ويقلص قابلية المجتمع للاقتلاع، مع أولوية قصوى للممرات الإنسانية والخدمية.

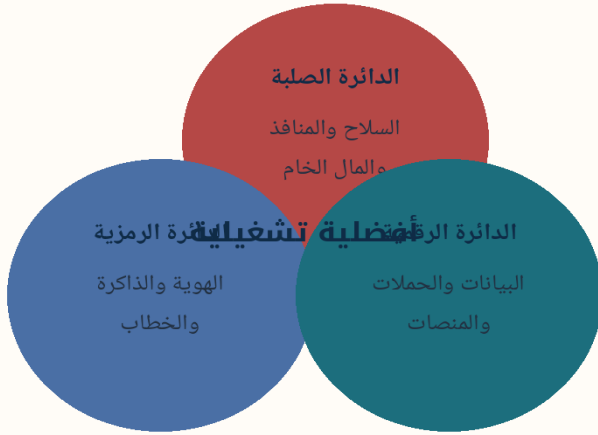
مرتكزات موثقة ١٥١٤

العدسة الأمنية والاستخبارية

من يربط بين المال والسلاح والخدمة والسردية والبيانات يملك أفضلية تشغيلية تتجاوز حجمه الظاهر

دوائر الفعل المؤثر

من منظور أمني استخباري تتحرك الدولة ما بعد الوطنية عبر ثلاث دوائر متزامنة. وكل قوة قادرة على وصل هذه الدوائر الثلاث تكتسب قدرة تعبئة واستباق وتأثير تفوق كثيراً حجمها العددي أو الجغرافي.



مؤشرات الإنذار المبكر

- تعدد مراكز إصدار الأوامر وتعارضها ميدانياً
- اتساع المدفوعات النقدية خارج الموازنة العامة
- تكاثر نقاط التفتيش غير الرسمية ومنافذ الجباية الموازية
- تراجع استقلال القضاء وازدياد التسويات فوق القانونية
- صعود الخطاب الذي يحول الجماعة إلى مصدر وحيد للأمن والرزق والكرامة
- تحول المنصة الرقمية إلى مساحة متقدمة للتجنيد والتحريض ونزع الشرعية

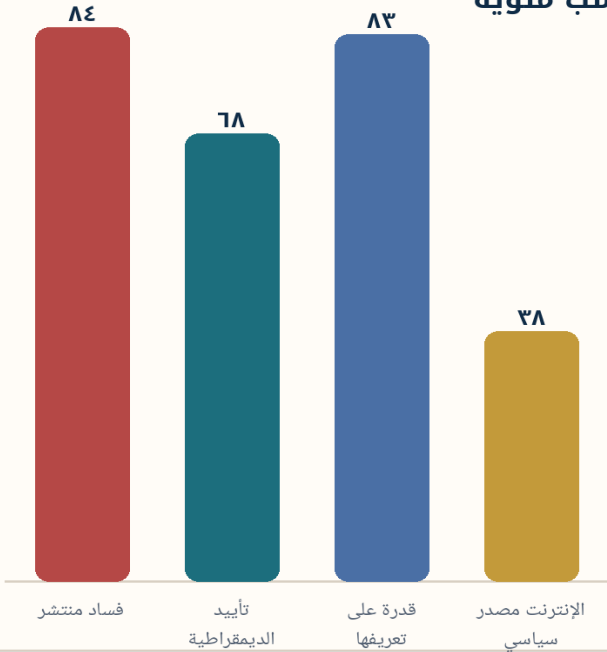
قاعدة القراءة الأمنية

حين يتحول الولاء إلى بوابة للوظيفة والراتب والحماية والهوية في وقت واحد، تصبح إعادة جمع الدولة أكثر تعقيداً. لذلك تقترح الدراسة البدء من عقد خدمة عامة سريع يربط المواطن مباشرة بالدولة، ثم الانتقال إلى توحيد المال والمنافذ والبيانات، قبل الانتقال إلى المعالجات الأشد صعوبة في السلاح والتمثيل السياسي.

الاقتصاد والعقد الاجتماعي والسيادة الرقمية

المعطيات الموثقة تبين أن أزمة الدولة ترتبط بالخدمة والنزاهة والتمثيل بقدر ارتباطها بالأمن الصلب

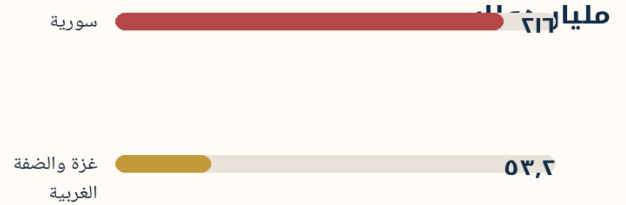
مؤشرات اجتماعية وسياسية عربية نسب مئوية



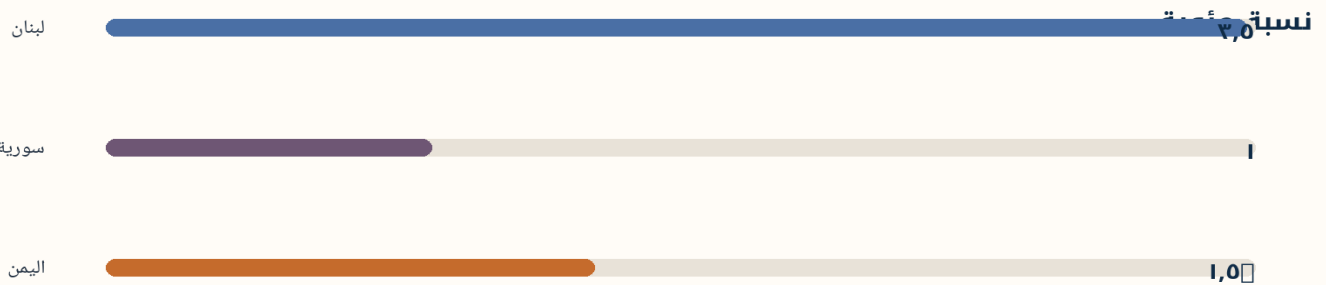
دلالة استراتيجية

توضح تقارير البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المنطقة العربية أن التحول الرقمي الحكومي يعزز الثقة والشفافية والمساءلة حين يقترن بنفاذ الخدمة العامة وبقدرة المجتمع على المتابعة والرقابة. ومن هنا تصبح السيادة الرقمية ركناً سيادياً مكتمل المعنى. ٣٢

تقديرات التعافي والإعمار



النمو المتوقع أو المعلن خلال ٢٠٢٥



تكشف هذه الصفحة أن استعادة الدولة تمر عبر معادلة مزدوجة: استرجاع القدرة الاقتصادية والمالية من جهة، وتجديد العقد الاجتماعي عبر الشفافية والخدمة والبيانات الموثوقة من جهة أخرى. وبدون هذا الوصل تبقى السيادة اسمية حتى مع وجود مؤسسات قائمة. ١٠٨٦٥٤٣٢

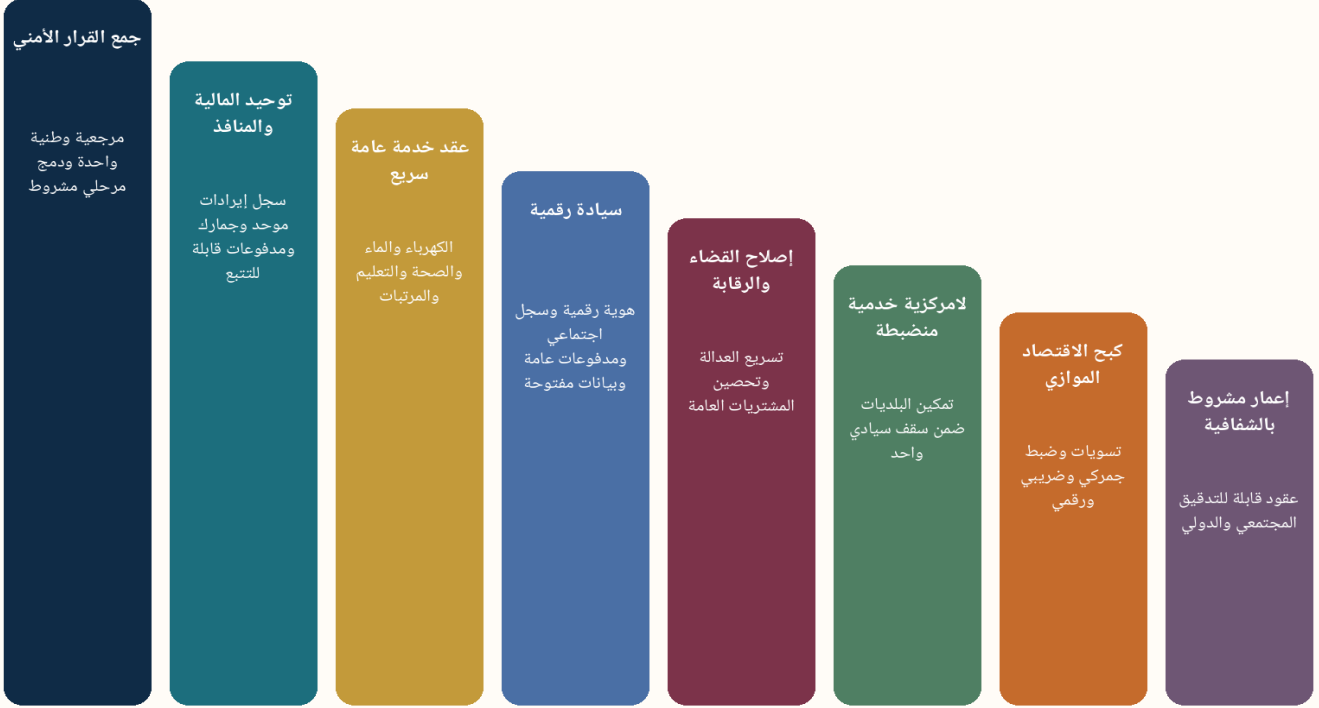
١٥١٤

حزمة المعالجات الوطنية

ثمانية مسارات مترابطة لإعادة جمع الدولة الوطنية على أساس الخدمة والشفافية والتدرج الواقعي

الأعمدة الثمانية

المعالجة الأنجع تبدأ بالخدمة وتوحيد المال والبيانات، ثم تتدرج نحو الملفات الأشد صعوبة في السلاح والتمثيل وبناء الشرعية طويلة المدى.



مبادئ التنفيذ

- سرعة خدمية تعيد منفعة الدولة إلى حياة الناس اليومية
- تدرج واقعي يراعي موازين القوة ولا يفصل الأمن عن الاقتصاد
- شفافية قابلة للتدقيق في المال العام والعقود والبيانات
- ربط الدعم الخارجي بنتائج قابلة للقياس ومؤشرات تنفيذ واضحة

الحزمة الإقليمية وخريطة الطريق المرحلية

استعادة الدولة الوطنية تحتأج إلى تزامن بين المعالجة الوطنية والتهدئة الإقليمية وضبط تدفقات المال والسلاح

الميثاق الإقليمي المقترح



خريطة الطريق

المنة يوم الأولى

- وقف التشطي في الإيرادات والمرتبات
- تنسيق النافذة الإنسانية والخدمية
- تثبيت قاعدة بيانات أولية موحدة

الأربعة والعشرون شهراً

- توحيد السجلات والجباية والمنافذ
- إطلاق إصلاح قضائي ورقابي
- توسيع الخدمة العامة والمدفوعات الرقمية

الخمس سنوات

- استعادة احتكار السلاح الثقيل
- تثبيت اللامركزية الخدمية
- ربط الاستثمار والإعمار بقدرة مؤسسية قابلة للقياس

السيناريوهات المرجحة بين ٢٠٢٦ و٢٠٣٥

مصير الدولة الوطنية في الإقليم سيتحدد وفق تفاعل مستوى التهدة الإقليمية مع قدرة الداخل على إعادة جمع السيادة

قدرة إعادة جمع السيادة

مركزية قسرية تعيد إنتاج الأزمة

جمع قوة من دون عقد سياسي وخدمي جامع، فتعود دوامة العنف في صورة جديدة.

تسوية إقليمية مؤسسية

تراجع الحروب الوكيلة وتقدم الدولة الخدمية الرقمية وتحسن فرص الإعمار والاستثمار.

أرخبيل السادات

استمرار توزع القوة بين عقد محلية ورعاة خارجيين مع دولة اسمية ضعيفة الأثر.

استعادة تفاوضية جزئية

تجمع بعض الوظائف المركزية مع بقاء مساحات تفاوضية مفتوحة ومتفاوتة بين البلدان.

مستوى التهدة الإقليمية

السيناريو الأرجح في الأمد المنظور يتمثل في استعادة تفاوضية جزئية متفاوتة بين البلدان، مع بقاء خطر أرخبيل السادات قائماً حيث تتعثر الإصلاحات الخدمية والمالية والأمنية. وهو ما يجعل نافذة الإصلاح الراهنة نافذة استراتيجية حقيقية تتجاوز الفرصة الإجرائية العابرة.

الخلاصة النهائية

حين تستعيد الدولة وظيفة الوصل على أساس العدالة والكفاءة والتمثيل، تبدأ الولاءات الجزئية بالتراجع من موقع الغاية إلى موقع المصلحة العابرة. أما حين يبقى هذا الوصل موزعاً، فإن الهشاشة تتطور إلى تشابك، والتشابك يتحول إلى بنية دائمة تستنزف المجتمع والموارد والأمن الإقليمي.

قاعدة أولى

الخدمة العامة السريعة تتجاوز كونها تفصيلاً إدارياً، وهي البوابة الأسرع لإعادة الشرعية العملية للدولة.

قاعدة ثانية

توحيد المال والمنافذ والبيانات يسبق أي وعود كبرى بإعادة البناء السياسي أو الأمني.

قاعدة ثالثة

التهدئة الإقليمية تضاعف أثر الإصلاح الداخلي، فيما يعيد التصعيد الخارجي تشابك الولاءات حتى مع وجود تقدم محلي.

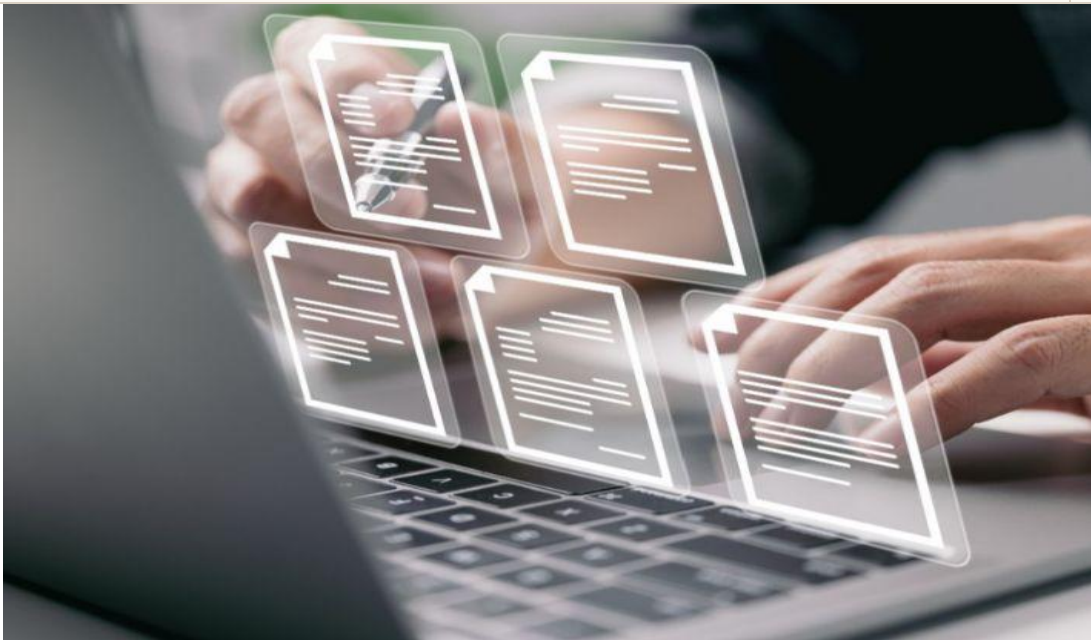
من هنا تقترح الدراسة أن معيار النجاح الحقيقي خلال العقد المقبل يتمثل في انتقال الدولة من إدارة البقاء إلى إدارة التنمية، ومن شرعية الخوف إلى شرعية المنفعة العامة والقانون والبيانات الموثوقة.



ثبت المراجع الرقمية

أعدت الدراسة على أساس أحدث المعطيات الموثقة التي أمكن التحقق منها حتى ٢٦ آذار ٢٠٢٦. الصفحات التحليلية تتضمن بناءً تركيبياً من إعداد الدراسة، أما الأرقام والوقائع المباشرة فمرتكزة إلى المراجع الآتية.

الرقم	المرجع الرقمي الموثق
١	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. حالات الهشاشة ٢٠٢٥. يوضح اتساع البيئات عالية أو قصوى الهشاشة إلى ٦١ سيقاً واعتماد منهج متعدد الأبعاد لقياس الهشاشة.
٢	البنك الدولي. الحوكمة الرقمية والعقد الاجتماعي في المنطقة العربية. يربط التحول الرقمي الحكومي ببناء الثقة والشفافية وتجديد العلاقة بين الدولة والمجتمع.
٣	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. الحوكمة من أجل السلام وتأمين العقد الاجتماعي. يركز على المؤسسات المستجيبة والشمول السياسي وبناء المرونة المجتمعية.
٤	معهد الدوحة. مؤشر الرأي العام العربي ٢٠٢٤ و ٢٠٢٥ في عرض موجز. يتضمن بيانات عن الفساد والثقة والديمقراطية ومصادر الأخبار السياسية.
٥	البنك الدولي. تقدير كلف إعادة إعمار سورية بعد النزاع. يضع أفضل تقدير عند ٢١٦ مليار دولار ويعرض حجم الضرر في رأس المال المادي.
٦	البنك الدولي. التحديات الاقتصادية وآفاق التعافي في سورية لعام ٢٠٢٥. يعرض التحول الاقتصادي والقطاع غير الرسمي وفجوة الدخل والفقير المدقع.
٧	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. تقييم الأثر الاجتماعي والاقتصادي في سورية لعام ٢٠٢٥. يبرز الاعتماد الواسع على المساعدات والحاجة إلى عقد اجتماعي جديد.
٨	البنك الدولي. ارتداد اقتصادي حذر في لبنان خلال ٢٠٢٥ مع نمو مقداره ٣,٥ في المئة وتقدم جزئي في مسار الإصلاح.
٩	رويترز. تعديل سرية المصارف في لبنان خلال نيسان ٢٠٢٥ بما يعزز الوصول إلى البيانات اللازمة لمكافحة الفساد وإعادة هيكلة القطاع المصرفي.



المرجع الرقمي الموثق	الرقم
البنك الدولي. تجزؤ الاقتصاد والصدمات الخارجية في اليمن خلال ٢٠٢٥. يعرض الانقسام المؤسسي والنقدي وتراجع نصيب الفرد من الناتج واتساع انعدام الأمن الغذائي	١٠
مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. خطة الاحتياجات والاستجابة في اليمن لعام ٢٠٢٥. تقدر عدد المحتاجين إلى المساعدة الإنسانية بنحو ١٩,٥ مليون شخص	١١
صندوق النقد الدولي. مشاورات المادة الرابعة بشأن ليبيا لعام ٢٠٢٥. يلفت إلى أثر الجماعات المسلحة المتداخلة مع الهياكل الرسمية على الحوكمة ومكافحة الفساد	١٢
روبيترز. تطورات الاشتباكات والهدنة ومسار تفكيك الميليشيات في ليبيا خلال أيار ٢٠٢٥	١٣
البنك الدولي والجهات الأممية. تقييم الأضرار والخسائر والاحتياجات في غزة والضفة الغربية خلال شباط ٢٠٢٥. يقدر احتياجات التعافي والإعمار بنحو ٥٣,٢ مليار دولار على مدى عقد	١٤
البنك الدولي. التحديث الاقتصادي الفلسطيني لعام ٢٠٢٥. يعرض صعود الفقر إلى ما يقارب ٤٠ في المئة وحدود الحيز المالي والنقدي والسيادي	١٥
مؤسسة كارنيغي. تحول شبكات الحماية والرعاية في العراق خلال ٢٠٢٥ وبقاء التشكيلات المسلحة لاعباً مؤثراً في حقل السلطة	١٦
تشاتام هاوس. تحولات محور المقاومة خلال ٢٠٢٥ وتبدل الاعتماد على الحلفاء الإقليميين في العراق واليمن	١٧

ثبت المراجع الرقمية تنمة

المراجع المكتملة للحالات المقارنة وللإطار الإقليمي والتحليل الشبكي.



إشارة منهجية ختامية

الغرض من مفهوم الدولة ما بعد الوطنية في هذه الدراسة هو التفسير والتحليل وبناء المعالجة، مع التمييز بين الوقائع الموثقة والتقدير التركيبي.

الدراسة تتعامل مع الدولة بوصفها منظومة وظائف سيادية مترابطة: السلاح، القرار الأمني، الجباية، الخدمة، القانون، الهوية، القرار الخارجي، والبيانات.

المصفوفات والسيناريوهات الواردة في الصفحات المرئية تمثل جهداً تحليلياً ابتكارياً من إعداد الدراسة، صيغ على ضوء المراجع المثبتة أعلاه، ولم تقدم بوصفها مؤشرات رسمية صادرة عن مؤسسة دولية.

المعالجة المقترحة في هذه الدراسة تركز على مبدأ التدرج، وعلى أولوية عقد الخدمة العامة، وعلى ضرورة ربط أي مسار أمني أو عمراني بآليات شفافية ورقابة وقدرة تنفيذية قابلة للقياس.





الملحق الخاص

رقم (1) التطبيقي

العراق أنموذجًا لانتقال السيادة من الهشاشة إلى تشابك الولاعات
مقاربة الواقع والمعالجات مع بناء مواهمة بين العقد الوطني والعقد الاجتماعي والعقد الاستراتيجي
٢٦ آذار ٢٠٢٦





الملخص التنفيذي

يقدم هذا الملحق قراءة تطبيقية للعراق بوصفه أنموذجًا كثيف الدلالة لتحول الدولة من سيادة قابلة للقياس إلى سيادة متداخلة تتغذى من تشابك الولاءات وتعدّد مراكز القرار. ويعتمد الملحق على مراجع رقمية موثقة، مع بناء تحليلي ابتكاري يهدف إلى صياغة معالجات عملية قابلة للمتابعة والقياس

1. يجمع العراق بين بنية دستورية اتحادية وبين اقتصاد ريعي نفطي، ما يجعل توزيع الموارد معيارًا سياسيًا وأمنيًا بقدر كونه معيارًا ماليًا.
2. تشابك الولاءات يتخذ شكل شبكات متداخلة: حزبية ومجتمعية ومؤسساتية ومناطقية وعابرة للحدود، وتتفاعل مع ضعف القدرة التنفيذية في الخدمة العامة.
3. خطر التفكك يتجاوز كلفة السياسة إلى كلفة استراتيجية شاملة تمس الأمن الوطني والمياه والطاقة والممرات والتماسك الاجتماعي، مع قابلية عالية لانتقال الأثر إلى الإقليم.
4. تفكك العراق يمثل خسارة استراتيجية مشتركة للمكونات كافة: الشيعة والسنة والكرد والأقليات، لأن كل مكّون يخسر جزءًا من شروط أمنه وازدهاره وحمايته حين تتآكل الدولة الجامعة.
5. مواءمة العقد الوطني والعقد الاجتماعي والعقد الاستراتيجي تتطلب تعريفًا تشغيليًا للثوابت الوطنية والمصالح العليا، ثم تحويلها إلى التزامات قابلة للقياس ضمن برامج أمنية وخدمية ومالية متزامنة.

خلاصة معالجات مقترحة على شكل حزم

1. حزمة شرعية الخدمة العامة|| ماء وكهرباء وصحة وتعليم بوصفها أصل الشرعية اليومي.
2. حزمة توحيد القرار الأمني|| ترانئية قيادة واضحة وتوحيد قواعد استخدام القوة ضمن الدولة.
3. حزمة مالية اتحادية عادلة|| قواعد شفافة للتوزيع والتحويلات وربط الإنفاق بمخرجات قابلة للقياس.
4. حزمة هوية مواطنة جامعة|| حماية التنوع وإدارة الذاكرة والنزاعات المحلية عبر قنوات قانونية ومجتمعية.





لوحة رقم ١/العراق في محيطه الجغرافي



إسناد الصورة إلى المرجع رقم ١٣ ضمن ثبت المراجع الرقمية.



١/العراق أنموذج كاشف للدولة ما بعد الوطنية

يمتلك العراق خصائص تجعل تحوُّله من نموذج دولة وطنية تقليدية إلى نموذج دولة ما بعد وطنية أكثر قابلية للرصد والتحليل. الفكرة المحورية تتمثل في انتقال مركز الثقل من مبدأ سيادةٍ وحيدة مرجعية إلى منظومة سيادةٍ متداخلة، حيث تتعايش شريعات متعددة داخل المجال السياسي نفسه: شرعية الدستور، وشريعات تمثيل اجتماعي، وشريعات قوة، وشريعات خدمة، وشريعات اقتصاد، وشريعات ارتباط خارجي.

هذا الانتقال يتشكل بفعل عوامل مترابطة، نتيجة تراكمات تاريخية ومؤسسية بعد عام ٢٠٠٣، ثم صدمات أمنية واقتصادية وبيئية. توضح مراجع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي مركزية النفط في تمويل الدولة، وتحديات كفاءة الإنفاق والخدمات، وتعرض المالية العامة لتقلبات أسعار النفط، بما يعكس مباشرة على الثقة العامة وعلى قابلية التماسك السياسي. (يمكن الرجوع إلى المراجع أرقام ٣ و ٤ و ٥ في ثبت المراجع الرقمية).

جدول رقم ١/محددات النموذج العراقي في سياق الدولة ما بعد الوطنية

المحدد	المضمون التشغيلي	أثره على تشابك الولاءات
بنية دستورية اتحادية	دستور يقرر وحدة الدولة مع توزيع صلاحيات بين المركز والأقاليم والمحافظات ضمن اختصاصات حصرية ومشاركة (مراجع رقم ١ و ٢)	تعدد مستويات القرار وتعدد مسارات التفاوض السياسي على الموارد والصلاحيات
اقتصاد ريعي نفطي	اعتماد الإيرادات العامة بصورة واسعة على النفط وفق تقارير صندوق النقد الدولي والبنك الدولي (مراجع أرقام ٣ و ٤ و ٥)	تحول التوزيع المالي إلى محور ولاء ومنافسة، مع ضغط اجتماعي عند اهتزاز الإنفاق
تعدد منظومات الأمن	تعدد التشكيلات الأمنية الرسمية وشبه الرسمية ضمن بيئة تتطلب توحيد القرار الأمني. إشارات عامة مدعومة بقراءة أوسع في (مراجع رقم ١٢)	ولاءات أمنية متوازنة وتنافس على الشرعية والتمويل ومجال الحركة
تنوع مجتمعي واسع	فسيفساء دينية وقومية ومناطقية تتطلب نموذج مواطنة ضامن للتنوع	ارتفاع حساسية الهوية، مع قابلية استثمارها سياسياً حين تضعف العدالة والخدمات
ضغط مناخي ومائي	تزايد شح المياه وارتفاع أثر المناخ على الزراعة والصحة والنزوح وفق تقارير البنك الدولي والأمم المتحدة (مراجع أرقام ٦ و ٩ و ١٠ و ١١)	ولاءات محلية حول الماء والأرض والخدمة، وتزايد النزاعات المحلية المرتبطة بالموارد

إشارة منهجية

يستخدم الملحق مفهوم الدولة ما بعد الوطنية بوصفه أداة تفسيرية لرصد تشابك الولاءات وتعدد مستويات السيادة، مع الحفاظ على معيار وحدة الدولة بوصفه هدفاً أعلى ضمن الثوابت الوطنية.

٢/من هشاشة السيادة إلى تشابك الولاءات في العراق

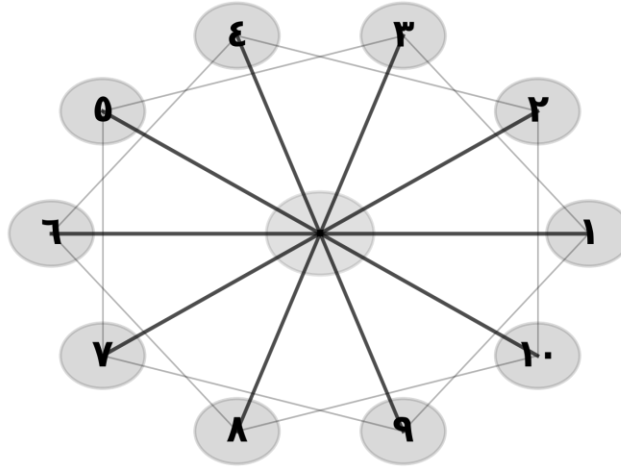
تظهر هشاشة السيادة في العراق على هيئة فجوات وظيفية داخل منظومة الدولة. الفجوات هنا تعني تراجع القدرة على إنفاذ القرار السيادي بصورة متجانسة في مجالات السلاح والجبابة والخدمة والقضاء والحدود والبيانات. حين تتسع هذه الفجوات، تتقدم بدائل ولاء توفر حماية أو خدمة أو تمثيلاً أو فرصة اقتصادية، فتتشكل خريطة ولاءات متشابكة تشبه الشبكات أكثر من كونها هرمًا إداريًا.

يثبت المرجع الدستوري وحدة الدولة الاتحادية ويحدد اختصاصات السلطات، غير أن فعالية النص تتوقف على القدرة التنفيذية وعلى الثقة العامة وعلى آليات توزيع الموارد. تبرز تقارير صندوق النقد الدولي والبنك الدولي حساسية المالية العامة لتقلبات النفط وعلاقة ذلك بالإففاق والخدمة العامة. (مراجع أرقام ٣ و ٤ و ٥).

جدول رقم ٢ وظائف السيادة ومعايير القياس ومفاتيح المعالجة

وظيفة سيادية	مؤشر قياس عملي	مظهر هشاشة شائع	مدخل معالجة
احتكار السلاح	سلسلة قيادة موحدة وتطبيق قانون السلاح خارج المؤسسات الرسمية	تعدد مراكز القوة وتفاوت قواعد الضبط	توحيد القرار الأمني وربط التمويل بالتراتبية والانضباط
الجبابة والإففاق	نسبة الإيرادات غير النفطية إلى مجموع الإيرادات، وربط الإففاق بمخرجات	اعتماد مرتفع على ريع النفط واتساع الإففاق الجاري	إصلاح ضريبي تدريجي وإدارة مالية عامة أقوى مرجع البنك الدولي (رقم ٥)
الخدمة العامة	مؤشرات الكهرباء والماء والصحة والتعليم على مستوى المحافظات	تفاوت جودة الخدمة وارتفاع كلفة البدائل الخاصة	عقد خدمة اتحادي يربط التمويل بمعايير وصول وجودة
القضاء وسيادة القانون	زمن التقاضي ونفاذ الأحكام وحماية الملكية	تسييس النزاعات وتفاوت إنفاذ القانون	تعزيز استقلال القضاء وآليات تسوية محلية مسنودة بالقانون
الحدود والتجارة	مؤشرات السيطرة الجمركية وتوحيد التعرفة	تهريب وتعدد منافذ نفوذ اقتصادي	حوكمة حدودية وتكامل نظم الجمارك والرقابة
البيانات والاتصال	حماية سجلات الدولة والهوية الرقمية وأمن البنية التحتية	اختراقات وثغرات وثقة مترابطة	تحصين سيادة البيانات وربط الخدمات برقمنة شفافة

لوحة رقم ٢ تمثيل شبكي مبسّط لتشابك الولاءات
الدوائر المرقمة تمثل عقد الولاءات، والعقدة المركزية رقم ٠ تمثل مركز القرار الاتحادي بوصفه نقطة تفاعل بين الشبكات. التفسير التفصيلي في الجدول التالي



جدول رقم ٣/ تفسير العقد المرقمة في اللوحة الشبكية

الرقم	العقدة	أثرها في تشابك الولاءات
١	المركز الاتحادي	ساحة التفاوض على الموارد والقانون والقرار الأمني والعلاقات الخارجية
٢	الأحزاب السياسية	قنوات تمثيل وتعبئة وتوزيع موارد وتعيينات
٣	العشائر والروابط المحلية	شبكات حماية وتسوية ومساندة اجتماعية
٤	المرجعيات الدينية	مرجعيات معنوية تضبط السلوك العام وتؤثر في الشرعية
٥	التشكيلات المسلحة	قوة ردع وحماية وتمويل، مع قابلية تنازع ضمن القرار الأمني
٦	إقليم كردستان	مستوى اتحادي فرعي بسلطات ومؤسسات وأمن واقتصاد
٧	المحافظات والإدارات المحلية	حلقة الخدمة اليومية وموقع التنافس على المشاريع والوظائف
٨	الاقتصاد الريعي وشبكات السوق	مصادر تمويل ووساطة وفرص عمل ومنافع
٩	الفاعل الخارجي	تأثير عبر السياسة والاقتصاد والأمن والمساعدات
١٠	الحركات الاحتجاجية والمجتمع المدني	ضغط إصلاحي ورقابة اجتماعية ومطالب خدمة وكرامة
	الإعلام والفضاء الرقمي	تشكيل السرديات وتأطير الهوية وتوجيه الثقة

٣/ تفكك العراق خسارة استراتيجية مشتركة للمكونات كافة

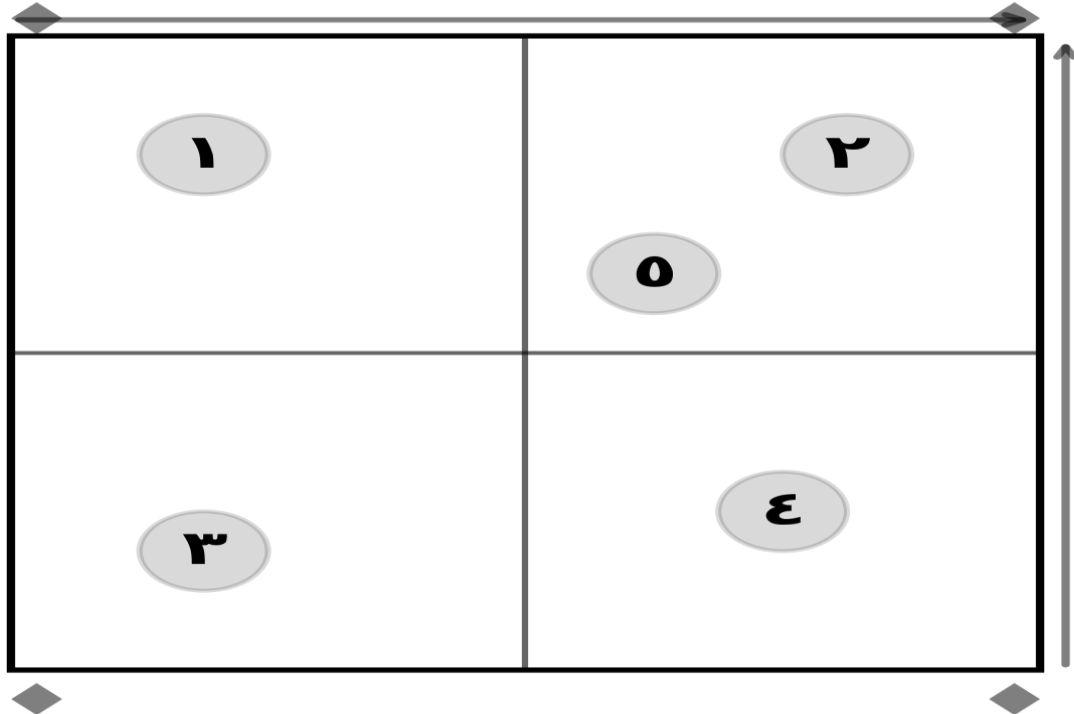
يُقرأ خطر تفكك العراق عادة بوصفه جدلاً سياسياً حول شكل الحكم أو حدود الفيدرالية. غير أن القراءة الاستراتيجية تكشف أن التفكك يخلق خسارة مشتركة للمكونات كافة، لأن عناصر القوة الأساسية في العراق ذات طبيعة تكاملية: النفط والموانئ وخطوط النقل والمياه العابرة للمناطق، إضافة إلى بغداد بوصفها مركزاً مالياً وإدارياً ورمزياً. عند اختلال هذا التكامل، تتراجع قدرة أي مكون على تأمين شروط الاستقرار والازدهار منفرداً.

تشير تقارير صندوق النقد الدولي إلى هشاشة مالية ترتبط بصدمة النفط وبالتوسع الإنفاقي وتراكم المتأخرات، ما يجعل وحدة السياسة المالية أداة حماية جماعية. (مرجع رقم ٣ و ٤) وفي المقابل يبرز البنك الدولي أن تحسين الخدمة العامة يتطلب إنفاقاً أكثر كفاءة وإدارة مالية أكثر انضباطاً. (مرجع رقم ٥) هذه المعطيات تعني أن التفكك المالي أو المؤسسي يضاعف هشاشة الخدمات والثقة.

مبدأ الخسارة المشتركة

كل مسار تفكك ينتج سلسلة خسائر متبادلة: أمنية ومالية واجتماعية وبيئية، لأن خطوط الإمداد والموارد والممرات تتقاطع بين المناطق، ويضعف الاستقرار حين تُحاصر داخل حدود فرعية مغلقة.

لوحة رقم ٣/ مصفوفة مخاطر مرتبطة بمسارات التفكك



الأرقام داخل الدوائر تشير إلى أنواع مخاطر موضحة في الجدول التالي. تمثيل ابتكاري لأغراض التحليل ضمن هذا الملحق.

جدول رقم ٤/ تفسير المخاطر المرقمة في مصفوفة المخاطر

الرقم	نوع الخطر	آلية انتقال الأثر	مداخل احتواء
١	تفكك مالي وموازني	تعدد مراكز الإنفاق والتحصيل وتراجع القدرة على تمويل الخدمة على مستوى البلاد	قواعد تحويلات اتحادية شفافة وربط التمويل بمؤشرات أداء
٢	صدام أمني داخلي	تنازع بين منظومات قوة وتراجع تراتبية القيادة وتنامي اقتصاد السلاح	توحيد القيادة وسلاسل الإمداد ودمج القواعد ضمن قانون واضح
٣	نزوح مناخي ومائي	شح المياه وارتفاع الحرارة وزيادة العواصف الغبارية تؤدي إلى نزوح وضغط حضري	خطة تكيف وطنية وربط الاستثمار المائي بالحوكمة وفق (مراجع ٦ و ٩ و ١٠ و ١١)
٤	نزاع حدودي ومناطقي	تغير خرائط السيطرة يطلق نزاعات على منافذ ومناطق موارد وممرات	آليات تسوية دستورية ومجالس تنسيق مشتركة لحسم الملفات المتنازع عليها
٥	عودة التطرف والعنف	فراغ خدمة وأمن يوحد بيئات تجنيد ويستثمر الإقصاء والهشاشة	حزم استقرار محلية ودمج اقتصادي وتماسك اجتماعي وفق (مراجع ٨ و ١٢)



جدول رقم ٥/ أوجه الخسارة الاستراتيجية المحتملة لكل مكوّن عند مسار التفكك

المكوّن	مكاسب ضمن عراق موحد	خسائر عند مسار التفكك	روافع طمأنة متبادلة
الشيعة	وزن دولة جامعة يحمي والوسط الجنوب النفطي والغازي ويؤمن عمق السوق والموارد ويوفر مركز قرار دولي موحد	تنافس داخلي على الموارد والسلطة وتآكل شرعية الحكم وتزايد ضغط الخدمات والهجرة	تثبيت قواعد توزيع عادلة ومحاسبة شفافة وربط الأمن بشرعية الخدمة
السنة	اندماج وطني يضمن إعادة إعمار المدن المتضررة وربطها بالموازنة الاتحادية وبالاستثمار	تحول مناطق الوسط والشمال إلى ساحات تنازع حدودي وعودة اقتصاد ظل وتراجع الاستثمار	ضمان تمثيل متوازن وتنمية محلية وربط الأمن بالفرص الاقتصادية
الکرد	فيدرالية مستقرة مع اعتراف دستوري، وصول إلى الموازنة الاتحادية، وعمق اقتصادي عبر العراق	مخاطر عزلة اقتصادية ونزاعات حدودية على المناطق المتنازع عليها وتوتر مع الجوار	اتفاقات موارد شفافة وآليات تنسيق أممي ومالي اتحادي متوازن
الأقليات	مظلة قانونية وطنية وحماية مؤسساتية وتعدد مراكز حماية ضمن دولة جامعة	انكشاف أممي وتهجير وتراجع حماية الملكية والتمثيل في بيئات استقطاب	حزم حماية محلية بضمانات اتحادية وتفعيل عدالة انتقالية ومصالحة

يعمّق .البعد المائي والمناخي منطق الخسارة المشتركة إذان تقارير البنك الدولي والأمم المتحدة تبرز أن شح المياه وتغير المناخ يهددان الزراعة والصحة والنزوح ويضيفان ضغطاً على المدن .أي تفكك مؤسسي يضعف القدرة على التفاوض المائي العابر للحدود وعلى بناء استثمارات مشتركة في إدارة المياه (و١١ مراجع أرقام ٦ و١٠).

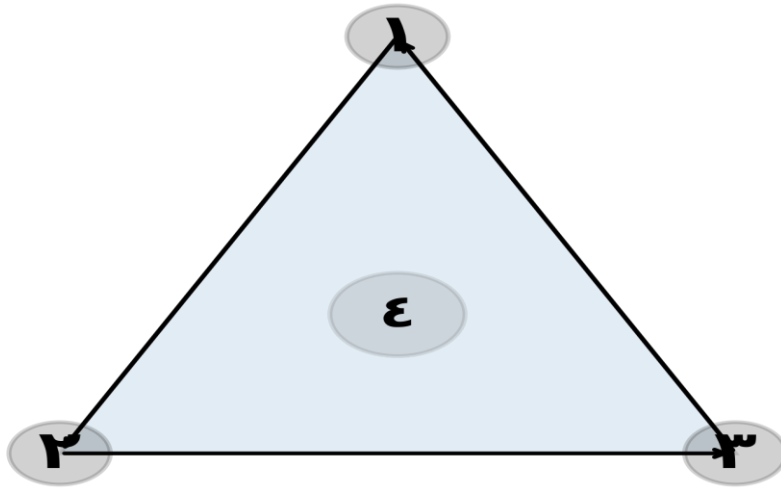


٤/ مواءمة العقد الوطني والعقد الاجتماعي والعقد الاستراتيجي

تُظهر التجربة العراقية أن معالجة تشابك الولاءات تحتاج إلى مواءمة ثلاثة عقود تعمل في آن واحد. العقد الوطني يحدد معنى الدولة والهوية والسيادة ووحدة الأرض. العقد الاجتماعي يحدد التزامات الخدمة والعدالة والحقوق مقابل الامتثال للقانون والمساهمة في الكلفة العامة. العقد الاستراتيجي يحدد أولويات الأمن الوطني والسياسة الخارجية وإدارة الموارد والممرات والمياه ضمن بيئة إقليمية متحركة.

المواءمة المقترحة تعمل عبر مركز ارتكاز واحد: الثوابت الوطنية والمصالح العليا. هذا المركز يحول العقود من شعارات متنافسة إلى التزامات متكاملة قابلة للقياس. الشكل التالي يقدّم تمثيلاً مبسطاً لفكرة المواءمة.

لوحة رقم ٤/ تمثيل مواءمة العقود الثلاثة حول مركز الثوابت



الأرقام تمثل: ١ العقد الوطني، ٢ العقد الاجتماعي، ٣ العقد الاستراتيجي، ٤ الثوابت الوطنية والمصالح العليا
التفسير في الجدول التالي.





جدول رقم ٦/ترجمة أركان المواطنة إلى مضامين تشغيلية

الرقم	الركن	مضامين تشغيلية قابلة للقياس
١	العقد الوطني	وحدة الأرض، سيادة القرار، مواطنة متساوية، قواعد اتحادية متفق عليها، حماية التنوع ضمن الدولة
٢	العقد الاجتماعي	خدمات أساسية قابلة للقياس، عدالة توزيع، تكافؤ فرص، شبكات أمان اجتماعي، مكافحة فساد بوصفها شرط ثقة
٣	العقد الاستراتيجي	عقيدة أمن وطني موحدة، سياسة خارجية متوازنة، إدارة موارد وممرات ومياه ضمن مصلحة عليا
٤	الثوابت والمصالح العليا	معيار جامع لتحويل الخلافات إلى تسويات، وضابط لتوازن بين الحقوق والواجبات وبين المركز والمحليات

جدول رقم ٧/مصفوفة مواطنة بين العقود الثلاثة ضمن مجالات الثوابت

المجال	مقتضى ضمن العقد الوطني	مقتضى ضمن العقد الاجتماعي	مقتضى ضمن العقد الاستراتيجي
احتكار السلاح	قانون واحد للسلاح وشرعية قوة ضمن الدولة	أمن يومي يحمي الخدمة والاستثمار	عقيدة أمن وطني وتراتبية قيادة وتمويل منضبط
الثروة العامة	ملكية عامة للموارد وتوزيع اتحادي متفق عليه	حصة عادلة في الخدمات وفرص العمل	حماية تصدير الطاقة والممرات وتوازن عقود الاستثمار
العدالة والحقوق	مواطنة متساوية وقضاء مستقل	إنصاف اجتماعي وحماية فئات هشّة	استقرار مجتمعي يقلل فرص الاستقطاب والتطرف
الفيدرالية واللامركزية	تحديد صلاحيات واضحة وتنسيق اتحادي	تقريب الخدمة من المواطن ومحاسبة محلية	منع تحول اللامركزية إلى ازدواجية قرار أمني ومالي
المياه والمناخ	اعتبار الماء مورداً سيادياً مشتركاً	خدمات ماء وصحة وزراعة وتكثيف	تفاوض عابر للحدود واستثمار وطني في السدود والإدارة
السياسة الخارجية	سيادة قرار وتمثيل واحد	حماية مصالح المواطنين في الخارج والتجارة	توازن علاقات يخفف صدمات الإقليم على الداخل

تساعد المصفوفة على تحويل النقاش من صراع سرديات إلى هندسة التزامات. حين يختل مجال واحد، تتسرب الهشاشة إلى المجالات الأخرى: ضعف الخدمة يضعف الثقة، ضعف الثقة يعمق الولاءات البديلة، والولاءات البديلة تضعف قدرة الدولة على توحيد القرار.

٥/ الثوابت الوطنية والمصالح العليا || تعريف تشغيلي يحدّد المسار

الثوابت الوطنية تُفهم هنا بوصفها مبادئ جامعة تحمي وحدة الدولة وتمنع تسييل الهوية إلى صراع صفري. أما المصالح العليا فتُفهم بوصفها أهدافاً قابلة للقياس ترتبط بأمن المجتمع وبقاء الدولة وازدهار الاقتصاد وحماية البيئة حين تتحدد هذه الثوابت والمصالح بصورة تشغيلية، تصبح معياراً لحسم التعارض بين مستويات القرار وبين البرامج الحكومية المتنافسة.

جدول رقم ٨/ من الثوابت إلى المؤشرات | تحويل المبادئ إلى أدوات متابعة

الثابت أو المصلحة	تعريف تشغيلي	مؤشر متابعة	أداة تنفيذ
وحدة الأرض	منع أي مسار تقسيم قسري أو نزاع حدودي داخلي	عدد النزاعات الحدودية المحلية ووتيرة تسويتها قضائياً	لجان تنسيق اتحادية ومحلية ومسارات قضائية ملزمة
سيادة القرار	قرار خارجي وأمني ومالي صادر عن مؤسسات دستورية	اتساق الخطاب الرسمي وتوحيد التمثيل في الملفات الحساسة	مجلس تنسيق سياسات عليا وتفعيل الرقابة البرلمانية
احتكار السلاح	استخدام القوة ضمن مؤسسات الدولة وفق قانون وتراتبية قيادة	نسبة الحوادث المسلحة خارج القانون، ونسبة دمج القوى ضمن تراتبية	برنامج دمج تدريجي وربط التمويل والانضباط
الثروة العامة	توزيع موارد النفط والضرائب وفق قواعد شفافة قابلة للتدقيق	نشر بيانات الإيرادات والتحويلات وحصص المحافظات والإقليم	شفافية مالية وموازنة برامجية و عقود استثمار معلنة
حماية التنوع	ضمان حقوق المكونات ضمن مواطنة متساوية وحماية محلية	مؤشرات عودة نازحين وحماية ملكية، وتمثيل محلي	قوانين حماية وشرطة محلية بضمان اتحادي ومصالحة
العدالة الاجتماعية	تقليص فجوات الخدمة والفرص بين المحافظات	فجوة إنفاق وتعليم وصحة بين المحافظات	موازنة إنصاف وربط المشاريع بحاجات قابلة للقياس
أمن الماء والمناخ	اعتبار الماء مصلحة سيادية مشتركة وخطراً استراتيجياً	مخزون مائي، نزوح، مرتبط بالجفاف صراعات محلية على الموارد	استثمار مائي وتفاوض عابر للحدود وفق (مراجع ٦ و ١١)

يمكن هذا التحويل من تثبيت معيار موحد للتقييم. فعندما تُعرض سياسات أو تفاهات سياسية، يُسأل عنها وفق جدول الثوابت: أي ثابت تحميه، وأي مؤشر تحسنه، وأي أداة تنفيذ تضمن الاستمرارية.



٦/ حزم المعالجة || منطق التزامن بين الأمن والخدمة والموارد

نجاح أي مسار إصلاح في العراق يرتبط بالتزامن. الإصلاح الأمني من دون شرعية خدمة يواجه فجوة ثقة. والإصلاح الخدمي من دون انضباط مالي يتعثر أمام صدمات الإيراد. والإصلاح المالي من دون توافق سياسي وأمني يتحول إلى نزاع توزيع. لهذا يقترح الملحق حزمًا مترابطة تعمل معًا ضمن أفق زمني واحد. حزمة شرعية الخدمة العامة

1. تحديد خدمات معيارية وطنية/ ماء وكهرباء وصحة وتعليم، مع خرائط فجوات على مستوى المحافظات.
2. موازنة برامجية تربط التمويل بمخرجات محددة زمنًا، وتعلن النتائج دوريًا لتعزيز الثقة.
3. عقد خدمة اتحادي يحدد واجبات المركز والمحافظات والإقليم في التمويل والتنفيذ والمتابعة.
4. إسناد اجتماعي للقرارات الصعبة عبر قنوات مشاركة مجتمعية وتواصل حكومي مهني. [إسناد مرجعي: مداخل كفاءة الإنفاق والخدمة العامة في مرجع البنك الدولي رقم ٥، وبناء الثقة وإعادة الإدماج في مرجع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي رقم ٧].

حزمة إصلاح المالية العامة وتوزيع الموارد

1. فك ارتباط الإنفاق قصير الأجل بتقلبات النفط عبر قواعد مالية تدريجية ومخزن احتياطي.
2. تنمية الإيرادات غير النفطية عبر إصلاح ضريبي متدرج يحمي الفئات الهشة.
3. قواعد تحويلات اتحادية شفافة بين المركز والمحافظات والإقليم مع تدقيق معن.
4. مكافحة الفساد بوصفه أولوية تنفيذية مرتبطة بتحسين الخدمة وثقة المواطن. [إسناد مرجعي: مشاورات صندوق النقد الدولي في المراجع ٣ و ٤، ومراجعة الإنفاق العام للبنك الدولي في مرجع ٥].

حزمة توحيد القرار الأمني وسيادة القانون

1. سلسلة قيادة واضحة تحت مظلة الدستور مع قواعد استخدام قوة معلنة وتدريب موحد.
2. تدرج دمج القوى ضمن منظومة الدولة وربط التمويل بالتراتبية والانضباط.
3. تحسين عدالة محلية ووساطة قانونية لخفض النزاعات المجتمعية ومنع تصاعدها إلى عنف.
4. بناء أمن مجتمعي يركز على حماية المدنيين والخدمة اليومية بوصفها معيار شرعية. [إسناد مرجعي: تحليل بيئة المخاطر السياسية والعنف في مرجع مجموعة الأزمات الدولية رقم ١٢، مع تثبيت مرجعية الدستور في المرجعين ١ و ٢].

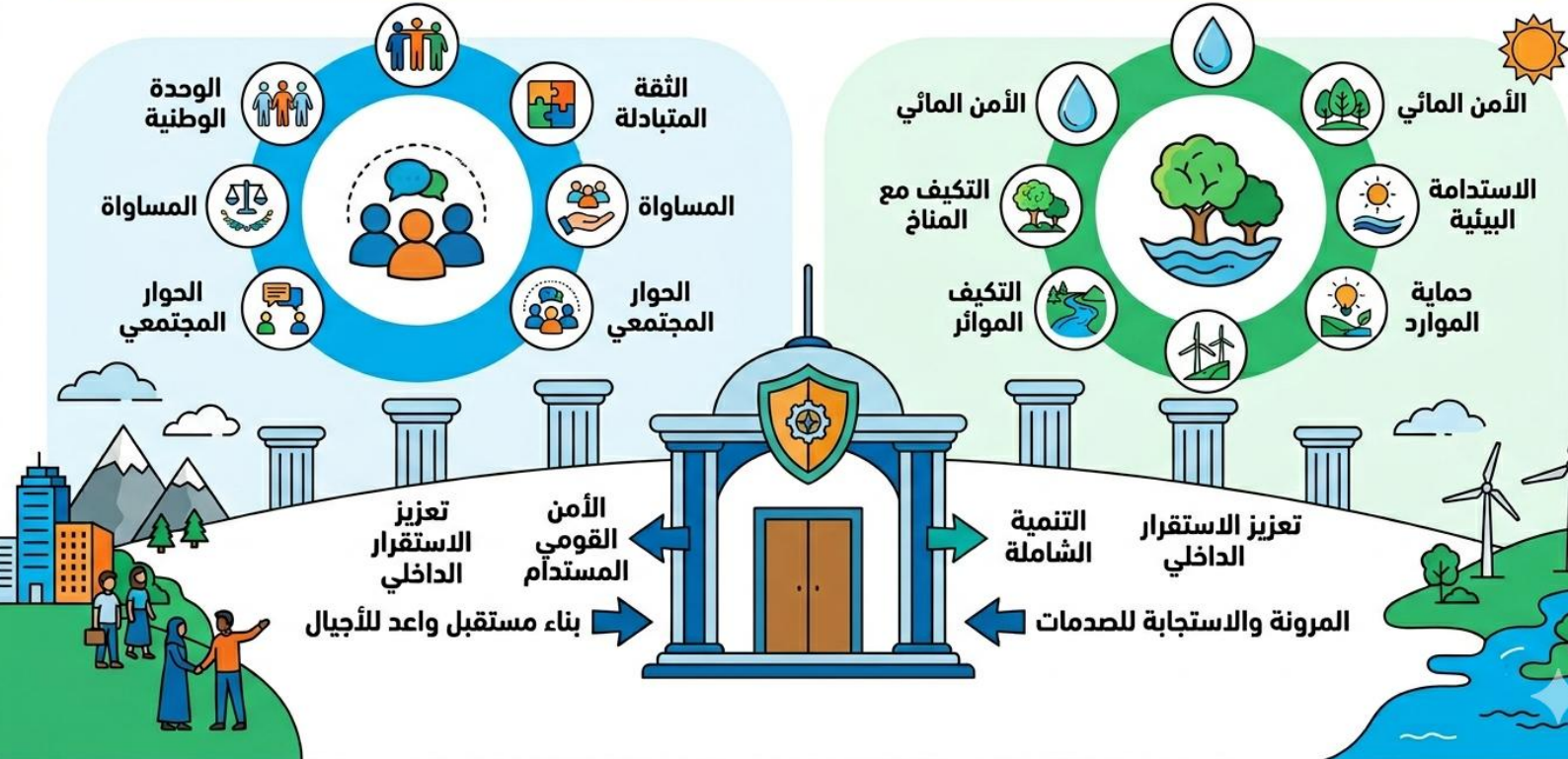


حزمة التماسك الاجتماعي وإدارة التنوع

1. تجديد علاقة الدولة بالمجتمع عبر آليات مشاركة محلية ومجالس حوار ومساءلة.
 2. تمكين الشباب والنساء والمجتمع المدني بوصفهم رافعة ضد العنف والاستقطاب.
 3. حماية الأقليات عبر ترتيبات أمن محلي بضمان اتحادي ومسارات مصالحة وعادلة.
 4. تطوير خطاب مواطنة جامعة يقلل استثمار الهوية في الصراع السياسي.
- [إسناد مرجعي: برنامج التماسك الاجتماعي في مرجع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي رقم ٨.٠]

حزمة الماء والمناخ بوصفهما ملفًا سياديًا جامعيًا

1. ربط الاستقرار المحلي بإدارة الماء/ حصص عادلة، صيانة شبكات، ومراقبة جودة.
 2. تعزيز التفاوض العابر للحدود عبر فريق وطني متخصص وخطة تفاوض تستند إلى بيانات.
 3. استثمار في تكيف زراعي وصحي لمواجهة الحرارة والجفاف والعواصف الغبارية.
 4. تضمين معيار المناخ في كل مشروع بنية تحتية لتقليل الكلفة المستقبلية.
- [إسناد مرجعي: تقرير المناخ والتنمية للبنك الدولي مرجع ٦، وتقرير الأمم المتحدة حول الترابط بين المناخ والسلام والأمن مرجع ٩، ودراسة حالة المياه للأمم المتحدة مرجع ١١.٠]





٧/ خريطة طريق تنفيذية على ثلاث مراحل

تحتاج الموازنة بين العقود الثلاثة إلى خريطة طريق زمنية تمنع تشتت الأولويات. يقترح الملحق ثلاث مراحل متتابعة ومتراصة، مع مؤشرات متتابعة لكل مرحلة. لوحة رقم ٥/خط زمني رمزي للمراحل الثلاث



الأرقام داخل المربعات تشير إلى المراحل، والتفصيل في الجدول التالي.

جدول رقم ٩// توصيف المراحل والأهداف والمؤشرات

المرحلة	الإطار الزمني	الأهداف المركزية	مؤشرات متابعة مختصرة
١	من ٢٠٢٦ إلى ٢٠٢٧	تثبيت شرعية الخدمة العامة وتخفيض فجوة الثقة عبر مشاريع أثر سريع	تحسن ساعات تجهيز الكهرباء، زيادة وصول ماء صالح، انخفاض شكاوى الخدمة، نشر بيانات إنفاق
٢	من ٢٠٢٨ إلى ٢٠٣٠	إصلاح مالي اتحادي وتوحيد القرار الأمني عبر دمج تدريجي وقواعد إنفاق منضبطة	نمو الإيرادات غير النفطية، تراجع متأخرات، انخفاض حوادث سلاح خارج القانون، تقدم دمج وتدريب موحد
٣	من ٢٠٣١ إلى ٢٠٣٥	تعميق التنمية المستدامة وربطها بالتكثيف المناخي والمائي وبالاقتصاد المنتج	زيادة الاستثمار غير النفطي، تحسن مؤشرات الصحة والتعليم، مشاريع ماء كبرى، انخفاض نزوح مرتبط بالجفاف

تعتمد خارطة على مبدأ البناء من الخدمة إلى الثقة، ثم من الثقة إلى الانضباط المالي والأمني، ثم من الانضباط إلى التنمية المستدامة. التقارير الدولية التي تشير إلى هشاشة المالية العامة وإلى ضغط المناخ والمياه تدعم أولوية هذا التسلسل. (مراجع أرقام ٣ و ٤ و ٥ و ٦ و ١٠ و ١١).



٨/ منظومة مؤشرات لمتابعة التماسك ومنع الانزلاق نحو التفكك

يتطلب منع مسارات التفكك منظومة متابعة مبسطة تجمع بين الخدمة والمال والأمن والمجتمع والمناخ. المؤشرات التالية مقترحة كحد أدنى، ويمكن تطويرها عبر مؤسسات الدولة وشركائها.

جدول رقم ١٠ / لوحة مؤشرات مقترحة

المجال	مؤشر	مصدر بيانات مرجح	دورية متابعة	إشارة إنذار مبكر
الخدمة	ساعات تجهيز الكهرباء في المدن الكبرى	وزارة الكهرباء وتقارير متابعة محلية	شهري	هبوط حاد متكرر
الخدمة	نسبة وصول ماء صالح للشرب	وزارة الموارد المائية والبلديات	شهري	تفشي تلوث أو انقطاع واسع
المال	حصة الإيرادات غير النفطية من الإيرادات العامة	وزارة المالية وبنك مركزي	ربع سنوي	تراجع متواصل
المال	متأخرات حكومية للمقاولين والرواتب	وزارة المالية	ربع سنوي	تراكم متسارع
الأمن	حوادث استخدام سلاح خارج القانون	وزارة الداخلية والقضاء	شهري	ارتفاع في محافظات متعددة
الأمن	نسبة التدريب الموحد ضمن منظومة الدولة	وزارات الدفاع والداخلية	نصف سنوي	توقف برامج الدمج
المجتمع	مؤشرات ثقة المواطنين بالخدمة العامة	استطلاعات وطنية مستقلة	نصف سنوي	هبوط مفاجئ مع احتجاجات
المجتمع	عودة نازحين واستقرار سكني	وزارة الهجرة ومنظمات أممية	ربع سنوي	ارتفاع نزوح ثانوي
المناخ والماء	مخزون مائي استراتيجي	وزارة الموارد المائية	شهري	انخفاض قياسي
المناخ والماء	نزاعات محلية على الماء والأرض	وزارة الداخلية ووساطة محلية	ربع سنوي	اتساع في مناطق متعددة



خاتمة الملحق

يرسم الملحق إطاراً تطبيقياً لفهم العراق بوصفه مساحة انتقال من هشاشة السيادة إلى تشابك الولاءات، ويبيّن أن منع التفكك يتطلب هندسة مواعمة بين العقد الوطني والاجتماعي والاستراتيجي ضمن معيار الثوابت الوطنية والمصالح العليا. أهم ما يكشفه هذا المنظور أن وحدة العراق تتجاوز إطار الشعار السياسي، وتغدو شرط أمن وازدهار وحماية لجميع المكونات من شيعة وسنة وكرد وأقليات.

تعزير هذه الوحدة يحتاج إلى تزامن حزم الخدمة والأمن والمال والمناخ، وإلى تحويل المبادئ إلى مؤشرات متابعة قابلة للتدقيق العام. المراجع الرقمية المذكورة توفر أساساً للتحقق من الاتجاهات العامة في الاقتصاد والإنفاق والمناخ والبرامج الاجتماعية، مع بقاء مسؤولية التفصيل التنفيذي ضمن مؤسسات الدولة وحواراتها الوطنية



ثبت المراجع الرقمية

أعدّ هذا الملحق على أساس معطياتٍ موثّقةٍ أمكن التحقق منها حتى ٢٦ آذار ٢٠٢٦، مع تمييز البناء التحليلي عن البيانات المرجعية.

الرقم	المراجع الرقمي الموثق
١	مجلس النواب العراقي. صفحة الدستور العراقي. نص عربي رسمي يحدد طبيعة الدولة الاتحادية ووحدة البلاد وصلاحيات السلطات والاختصاصات الحصرية والمشاركة.
٢	وزارة الخارجية العراقية. ملف دستور جمهورية العراق بصيغة بي دي إف. نسخة رقمية للنص الدستوري.
٣	صندوق النقد الدولي. مشاورات المادة الرابعة حول العراق لعام ٢٠٢٤. قراءة للاقتصاد الكلي والموازنة وتعرّض المالية العامة لتقلبات النفط.
٤	صندوق النقد الدولي. بيان ختام مشاورات المادة الرابعة حول العراق لعام ٢٠٢٥. تحديث للنمو غير النفطي والقيود التمويلية ومصادر الهشاشة المالية.
٥	البنك الدولي. مراجعة الإنفاق العام في جمهورية العراق من أجل إنفاق أكفأ وخدمات أفضل. تركيز على كفاءة الإنفاق وإدارة المالية العامة واستدامة الموازنة.
٦	البنك الدولي. تقرير المناخ والتنمية في العراق. توصيف للهشاشة المناخية والمائية ومسارات التكيف والاستثمار.
٧	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق. التقرير السنوي لعام ٢٠٢٤. عرض لبرامج إعادة الاستقرار وبناء الثقة والفرص الاقتصادية.
٨	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق. برنامج التماسك الاجتماعي. تصميم تدخلات لتعزيز السلم الأهلي وترميم علاقة الدولة بالمجتمع.
٩	الأمم المتحدة في العراق. تقرير الترابط المحلي بين المناخ والسلام والأمن في العراق. مسارات خطر تربط البيئة بالأمن المجتمعي والاستقرار.
١٠	تشاتام هاوس. أزمة المياه في العراق: انعكاسات على الاستقرار والنزوح والحوكمة. مؤشرات على تراجع الخزير المائي وتفاقم الأثر الاجتماعي.
١١	المياه للأمم المتحدة. دراسة حالة العراق ضمن مشروع مخاطر مناخ دجلة والفرات. تركيز على التفاوض المائي والتعاون العابر للحدود.
١٢	مجموعة الأزمات الدولية. صفحة العراق التحليلية. متابعة ديناميات السياسة والعنف ومخاطر التصعيد الإقليمي.
١٣	ويكيبيديا كومنز. خريطة موقع العراق المستخدمة في اللوحة الجغرافية ضمن هذا الملحق. ترخيص وثائق حرّة مع الإسناد.

الملحق الخاص رقم (2)

مدارُج الدولة من الجماعة إلى الدولة العُليا

ورقة تأسيسية في سلم التَّكُونِ الدَّولِيِّ ومِعيارِ التَّمَامِ المُؤَسَّسِيِّ والاقْتِدَارِ المُعَاصِرِ



تقوم هذه الورقة على فكرة جامعة مؤداها أن لفظ الدولة يدلُّ على عتبتين متغايرتين في الوقت نفسه. العتبة الأولى عتبة الوجود القانوني الأدنى. والعتبة الثانية عتبة التمام المؤسسي الأعلى. ومن ثمَّ فالسؤال عن الدولة سؤالان متعاقدان: متى يولد الكيان دولةً في ميزان القانون العامِّ الدوليِّ، ومتى يرقى إلى صورة الدولة الناجزة المكتملة المقننة في ميزان الأداء والرُّشد والمرونة والاستباق.



طورُ التَّمَامِ

يجمعُ المرونة والرَّقمنة
والاستباق والقدرة
الاستراتيجية



طورُ الإِنْجَازِ

يتكوَّن من الدولة الفاعلة
ثمَّ الدولة الراشدة في
مدار الخدمة والقانون



طورُ السِّيَادَةِ

يبدأ بالدولة القانونية الدُّنيا
ويستندُ رسوخه بالدولة
السِّيادية المستقرَّة



طورُ النِّشْأَةِ

يمتدُّ من الجماعة الحيويَّة
إلى الكيان الإقليميِّ المُنظَّم

أولاً // المدخل التأسيسي

تسعى هذه الورقة إلى بناء سلّم تحليلي جامع يربط بين مرحلتين كثيرًا ما تختلطان في الكتابة السياسية والقانونية. المرحلة الأولى مرحلة نشوء الدولة بوصفها شخصًا من أشخاص القانون الدولي العام. والمرحلة الثانية مرحلة اكتمال الدولة بوصفها كيانًا راشدًا مقتدرًا عالي الفعالية والمرونة والقدرة الاستباقية. وقد تولّد هذا السلّم من قراءة مركّبة لأعمال لجنة القانون الدولي، وميثاق الأمم المتحدة، ومعايير فعالية الحكومة، وأطر الحوكمة الرشيدة، وتقارير الهشاشة والمرونة، ومؤشرات الحكومة الرقمية، ومنظور الحوكمة الرشيقة والاستباقية في الأدبيات الأمامية الحديثة.

٨٧٦٥٤٢١

والورقة في بنيتها الداخلية تُقدّم ابتكارًا تصنيفيًا يقوم على اثنتي عشرة مرتبة متصاعدة. أربع منها تقع في حقل ما قبل الدولة. وأربع تقع في حقل الدولة الأساسية والمنجزة. وأربع تقع في حقل الدولة العليا المعاصرة. وغاية هذا البناء أن يحرر مفهوم الدولة من الاختزال الذي يجعل مجرد الوجود القانوني معادلًا للتمام المؤسسي. كما يحرره من الخلط المقابل الذي يجعل تعنُّر الأداء أو تراجع الفعالية سببًا كافيًا لإخراج الدولة من أصل صفتها القانونية. ٦٣١

الفرضية الحاكمة في هذه الورقة تقول إنّ الدولة تبدأ قانونًا عند اكتمال أربعة أركانٍ ظاهرة، ثم تتصاعد مؤسسيًا عبر حلقات السيادة والفعالية والرشيد والمرونة والرقمنة والاستباق، حتى تبلغ صورة الدولة العليا التي تملك القدرة على صون المجال العام، وإدارة الصدمات، وصناعة المستقبل.



ثانياً// المرتكزات المرجعية والبنية المعرفية

القانون الدولي العام	يُمدُّ الورقةَ بعبئةِ الوجودِ القانونيِّ الأدنى من خلالِ السكانِ الدائمينِ والإقليمِ المُعيَّنِ والحكومةِ والاستقلالِ الخارجيِّ والقدرةِ على العلاقاتِ الدوليةِ. ٣ ١
الميثاقُ الأمميُّ	يُثبِّتُ مبدأً المساواةِ في السيادةِ، ويجعلُ تسويةَ المنازعاتِ سلمياً، وصيانةَ الاستقلالِ السياسيِّ، وحرمةَ الإقليمِ، من صميمِ صورةِ الدولةِ في النظامِ الدوليِّ. ٢.
الحكومةُ والفعاليَّةُ	تستمدُّ الورقةُ من البنكِ الدوليِّ ومفوضيةِ حقوقِ الإنسانِ معياريَّ الفعاليَّةِ، والرشدِ، وفيهما تقاسُ الدولةُ بقدرتها على تقديمِ الخدمةِ، وتنفيذِ السياسةِ وصيانةِ القانونِ، وبناءِ الشفافيَّةِ والمساءلةِ والمشاركةِ. ٤. ٥
الهشاشةُ والمرونةُ	تُدخِلُ منظمةُ التعاونِ الاقتصاديِّ والتنميةِ بُعدَ المخاطرِ المركَّبةِ، وتجعلُ المرونةَ معياراً جوهرياً في الحكمِ على رُقَيِّ الدولةِ وقدرتها على امتصاصِ الأزماتِ. ٦.
الرَّقمنةُ والاستباقُ	يُضيفُ مؤشرُ الحكومةِ الرقميَّةِ ومنظورُ الحكومةِ الرشيقَةِ والاستباقيَّةِ طبقةً معاصرةً تجعلُ الدولةَ قادرةً على العملِ كمنصَّةٍ عامَّةٍ مترابطةٍ، وعلى قراءةِ الإشاراتِ المبكرةِ وصناعةِ القرارِ قبل تفاقمِ الخطرِ. ٧. ٨



ثالثاً//البنية التصنيفية العامة للسُّلم

تقوم هندسة السُّلم على أربعة أقاليم كبرى. الإقليم الأول يخص ما قبل الدولة، وفيه تتشكّل الجماعة السياسيّة والحماية والنواة الإقليميّة المنظّمة. والإقليم الثاني يخصّ الدولة القانونيّة والسياديّة الأساسيّة. والإقليم الثالث يخصّ الدولة المنجزة التي تحوّل السلطة إلى خدمة وحكم راشد. والإقليم الرابع يخصّ الدولة العليا المعاصرة التي تدمج المرونة والرّقمنة والاستباق والقدرة الاستراتيجية في وحدة واحدة. ١ ٤ ٦ ٧ ٨

طورُ التَّمَامِ المُعاصِرِ من الدولة المرنة إلى الدولة العليا المُقتدرة	طورُ الإنجازِ المؤسّسيّ من الدولة الفاعلة إلى الدولة الراشدة	طورُ الوجودِ القانونيّ من الدولة القانونيّة الدُّنيا إلى الدولة السياديّة المستقرّة	طورُ ما قبل الدولة من الجماعة الحيويّة إلى الكيان الإقليميّ المُنظّم
---	--	--	--

في هذه البنية تظهر العتبتان الكبيرتان بوضوح كامل. العتبة الأولى عتبة الميلاد القانونيّ. والعتبة الثانية عتبة التَّمَامِ الوظيفيّ. وما بينهما تمتدُّ سلسلة من التحوّلات التي تنقل الاجتماع البشريّ من رابطة البقاء إلى رابطة الحكم، ثمّ إلى الدولة، ثمّ إلى الدولة المنجزة، ثمّ إلى الدولة العليا القادرة على إدارة الزمن الطويل. ١ ٢ ٦ ٨



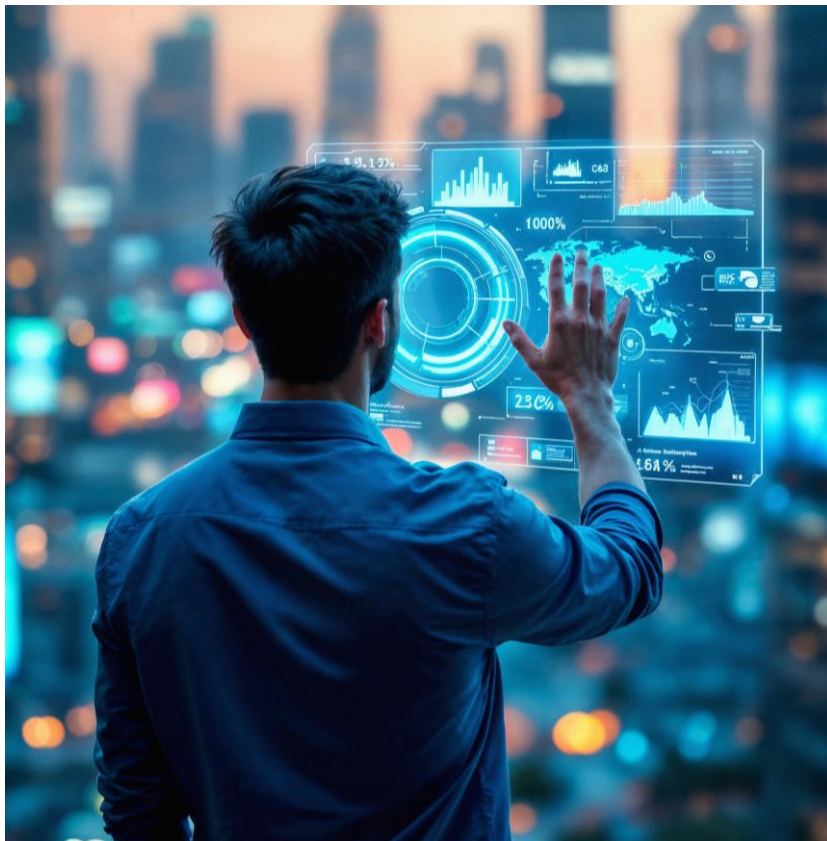
رابعًا المصفوفة الجامعة اللّوح الأوّل

المرتبة	الاسم	الجوهر	الوظيفة	الأداة الغالبة	مركز الخطر	معايير العبور
١	الجماعة الحيويّة	تجمّع بشريّ غايته الأولى صون الحياة والنسل والذاكرة الجامعة	حفظ الوجود الأولي وتماسك الرابطة القريبة	القربان والعرف البدنيّ وهيبة النّجدة	التفتت والتأر وضغط الحاجة المباشرة	ظهور مرجعيّة تحكيميّة وقاعدة عامة فوق الأفراد
٢	الجماعة السياسيّة الأولى	جماعة تميّز بين الداخل والخارج وتردّ النزاع إلى قيادة أو مجلس أو مرجع أعلى	تأسيس الطاعة الأولى وبناء المجال السياسيّ الأوّل	مجلس ورئاسة وعرف ملزم وهيبة رمزيّة	شخصنة السلطة وانقسام العصبيّات وهشاشة القاعدة	انتقال الطاعة من الشخص إلى القاعدة ومن القربان إلى النّظام
٣	السلطة الحامية	سلطة تجمع بين الحماية وتسوية النزاع وإسهام إلزامي أو جباية أولى	تحويل القوة إلى وظيفة جماعيّة للحماية	حرس وجباية وقضاء بدنيّ وراية جامعة	تعوّل القوة وانهيار النّظام مع تغيير العصبيّة	نشوء جهاز إداري ثابت ومجال خاضع لتنظيم مستمر



خامساً// المصنوفة الجامعة اللّوْح الثاني

المرتبة	الاسم	الجوهر	الوظيفة	الأداة الغالبة	مركز الخطر	معايير العبور
٤	الكيان الإقليمي المنظم	سلطة على مجال جغرافي معلوم وسكان ظاهرين مع جهاز إداري وقانوني أولي	إدارة المجال والسكان وبلورة النواة الإقليمية للسياسة	دواوين وجباية وقضاء ومراتب قيادة	ضعف الاستقلال الخارجي وتفاوت السيطرة وتبعثر الأطراف	اكتمال السكان الدائمين والإقليم والحكومة والاستقلال الخارجي
٥	الدولة القانونية الدنيا	كيان استوفى عتبة الدولة من حيث السكان والإقليم والحكومة والاستقلال الخارجي	اكتساب الشخصية القانونية الدولية في المجال الدولي	حكومة منظمة وسيادة خارجية وتمثيل واختصاص	اتساع الفجوة بين الصفة القانونية والقدرة الواقعية	ترسخ احتكار السلطة العامة والجباية والقرار وحماية الإقليم
٦	الدولة السيادية المستقرة	دولة تجاوزت مجرد الصفة القانونية إلى رسوخ فعلي في القيادة والقرار والجباية	صون الاستقلال وتثبيت وحدة المجال العام	جيش وطني ومالية عامة وقضاء عام وجهاز دبلوماسي	تمرد الأطراف واختراق الخارج وازدواج القوة	انتظام الأداء العام وتحول السلطة إلى إدارة مستمرة قابلة للقياس



سادسًا//المصفوفة الجامعة اللّوْح الثالث

المرتبة	الاسم	الجوهر	الوظيفة	الأداة الغالبة	مركز الخطر	معايير العيوب
٧	الدولة الفاعلة	دولة ذات حكومة قادرة على إنتاج الخدمة والسياسة والتنفيذ على نحوٍ منتظم	تحويل السيادة إلى إنجازٍ عامٍ ملموس	إدارة مهنيّة وموازنة وتخطيطٌ ومؤشرات أداءٍ وخدمة مدنيّة	بيروقراطيّة رخوة وفسادٌ تنفيذيٌّ وفجوةٌ بين القرار والتطبيق	إخضاع الأداء لسيادة القانون والمساءلة والشفافيّة والمشاركة
٨	الدولة الرائدة	دولة تجمع بين الفعاليّة والشرعيّة المؤسسيّة والحوكمة الرشيدة والحقوق	إنتاج الثقة العامة وتحويل الحكم إلى عقدٍ مُنظّم بين السلطة والمجتمع	سيادة القانون ومؤسساتٌ خاضعةٌ للمساءلة وشفافيّة ورقابة	تآكل الثقة العامة واستبدالٌ فعّالٌ أو فسادٌ محميّ	بناءً قدرةٍ متماسكةٍ على امتصاص الصدمات المتعددة من غير انكسارٍ بنيوي
٩	الدولة المرنة	دولة قادرة على إدارة المخاطر المركبة وامتصاص الصدمات والعودة السريعة إلى العمل المنتظم	صيانة الاستمراريّة الوطنيّة تحت الضغط	احتياطاتٌ وإدارة مخاطرٍ واستمراريّة أعمالٍ وإنذارٌ مبكرٌ	هشاشة اقتصادية أو أمنيّة أو مجتمعيّة أو بيئية	تحويل البيانات والوظائف العامة إلى بنية رقميّة مترابطة



سابعاً// المصفوفة الجامعة اللّوْح الرابع

المرتبة	الاسم	الجوهر	الوظيفة	الأداة الغالبة	مركز الخطر	معايير العبور
١٠	الدولة الرقمية المنصّاتية	دولة أعادت هندسة وظائفها عبر بنية رقمية عامة مشتركة	تسريع الخدمة وتكامل القرار ورفع كفاءة الإدارة	هوية رقمية وتبادل بيانات وتشغيل بيئي وخدمات مشتركة	هشاشة سيبرانية أو رقابة مفرطة أو فجوة رقمية	توظيف البيانات والاستشراق لبناء قرار سابق للأزمة
١١	الدولة الاستباقية	دولة تقرأ الإشارات المبكرة وتبني السيناريوهات وتتحرك قبل تفاقم الخطر	الوقاية الاستراتيجية وصناعة الخيارات قبل الطوارئ	استشراق ونمذجة ومختبرات سياسات وتحليل نظم	عمى استراتيجي أو إساءة تأويل للبيانات أو تضخم الثقة التقنية	دمج الاستباق مع الشرعية والمرونة والتأثير الدولي طويل المدى
١٢	الدولة العليا المعاصرة الناجزة المكتملة المقتدرة	دولة تجمع الوجود القانوني والسيادة والفعالية والرشد والمرونة والرقمنة والاستباق في نسيج واحد	صناعة المستقبل الوطني والتأثير في البيئة الدولية وصون الاستمرار الحضاري	استراتيجية كبرى ومؤسسات متماسكة ورأس مال بشري وعلم وابتكار	جمود بنوي أو غرور مؤسسي أو فجوة أخلاقية بين القوة والصالح العام	استدامة القدرة وتجدد الشرعية والمرونة والتأثير مع كل موجة تحوّل



ثامناً//العتبات الكبرى في سلم التكوّن الدوّليّ

يُمكن ردُّ السُّلم بكامله إلى أربع عتباتٍ حاكمية، تُفسّر لحظات التحول الكبرى. العتبة الأولى عتبة التسييس، وفيها تنتقل الجماعة من رابطة البقاء إلى رابطة الحكم. والعتبة الثانية عتبة الدولة القانونية، وفيها يكتمل الميلاد الرسمي للكيان السياسي. والعتبة الثالثة عتبة الدولة المنجزة، وفيها تتحول السيادة إلى أداءٍ وخدمةٍ وثقةٍ عامة. والعتبة الرابعة عتبة الدولة العليا المعاصرة، وفيها تجتمع المرونة والرقمنة والاستباق والقدرة الاستراتيجية في وحدةٍ واحدة. ٨٧٦٥٤٢١

عتبة التسييس	عتبة الدولة القانونية
تقع بين الجماعة السياسية الأولى والسلطة الحامية وفيها يولد النظام العام من رحم الاجتماع الأهلي	تقع عند الدولة القانونية الدنيا، وفيها تتبلور عناصر السكان والإقليم والحكومة والاستقلال الخارجي
عتبة الدولة المنجزة	عتبة الدولة العليا
تقع بين الدولة السيادية المستقرّة والدولة الراشدة، وفيها تنتقل السلطة من الصفة إلى الخدمة والقانون والثقة	تقع بين الدولة المرنة والدولة العليا، وفيها تتكامل الاستمرارية مع الرقمنة والاستباق والقدرة المعيارية

تاسعاً// قانون الصعود والتحول

يكشف السُّلم عن سبعة تحولاتٍ كبرى تحكم الارتقاء من مرتبة إلى مرتبة. وهي تحولاتٌ في البنية العميقة أكثر من كونها انتقالاتٍ شكلية. فمن القرابة تولد القاعدة. ومن القاعدة تولد المؤسسة. ومن المؤسسة يتكوّن الإقليم السياسي. ومن الصفة القانونية تنبثق الفعالية. ومن الفعالية يتولّد الرشد. ومن الرشد تنشأ المرونة. ومن الرقمنة يفتح باب الاستباق وصناعة القرار قبل اشتداد الخطر. ٨٧٦٥٤

من القرابة إلى القاعدة	ولادة النظام العام من داخل الاجتماع الأهلي
من القوة إلى المؤسسة	تحول الحماية من شخص القائد إلى جهاز دائم
من المجال إلى الإقليم	تحول الحضور المكاني إلى اختصاصٍ سياسيٍ وقانوني
من الصفة إلى الفعالية	انتقال الدولة من الوجود القانوني إلى الإنجاز العام
من الفعالية إلى الرشد	اقتراض الأداء بسيادة القانون والمساءلة والثقة
من الرشد إلى المرونة	قدرة الدولة على امتصاص الصدمات المتعددة
من الرقمنة إلى الاستباق	توظيف البيانات والمنصات من أجل قرارٍ سابقٍ للأزمة

عاشراً // قانونُ الهُبوبِ والاستمرارِ

كما يفسِّرُ السُّلْمُ الصُّعُودَ، فهو يفسِّرُ التراجعَ كذلك. فالدولةُ قد تهبطُ من مرتبةٍ عليا إلى مرتبةٍ أدنى من غير أن تفقدَ شخصيَّتها القانونيَّةَ الدوليَّة. وقد تتراجعُ من الدولةِ الاستباقيَّةِ إلى الدولةِ الرقميَّةِ، أو من الدولةِ الراشدةِ إلى الدولةِ الفاعلةِ، أو من الدولةِ السيادةِ المستقرَّةِ إلى الدولةِ القانونيَّةِ الدُّنيا، مع بقاءِ أصلِ الصفةِ قائماً. وهذا المعنى يستندُ إلى الاتجاهِ الحديثِ الذي يمنحُ استمراريَّةَ الدولةِ وزناً كبيراً، ويقيمُ قرينةً قويَّةً لصالحِ بقائها حتى في الظروفِ الجسيمةِ التي تمسُّ الإقليمَ أو الحكومةَ أو السكانَ، وخصوصاً في سياقِ ارتفاعِ مستوى البحر. ٢١

تنبني النتيجةُ المركزيَّةُ هنا على التمييزِ بينَ أصلِ الدولةِ وبينَ مستوى أدائها. أصلُ الدولةِ شأنٌ قانونيٌّ وسياديٌّ. أمَّا مستوى الأداءِ فشانٌ مؤسسيٌّ وتاريخيٌّ قابلٌ للصُّعُودِ والهبوطِ. وبهذا التمييزِ تُفهمُ إمكاناتُ البقاءِ القانونيِّ مع التراجعِ المؤسسيِّ، كما تُفهمُ إمكاناتُ النهوضِ المؤسسيِّ من داخلِ الدولةِ ذاتها من غيرِ حاجةٍ إلى ميلادِ قانونيٍّ جديدٍ.

حادي عشر // مؤشراتُ القياسِ في كلِّ طبقةٍ

طبقةُ ما قبلِ الدولة	يُقاسُ التقدُّمُ فيها باستقرارِ المرجعيَّةِ، ودرجةِ انتظامِ العرفِ وقدرةِ السلطةِ الحاميةِ على منعِ التفتُّتِ الداخليِّ
طبقةُ الدولةِ القانونيَّةِ والسياديَّةِ	يُقاسُ التقدُّمُ فيها بوضوحِ الاختصاصِ الإقليميِّ، وتماسكِ الحكومةِ، واستقلالِ القرارِ الخارجيِّ، وفعاليَّةِ الجبايةِ والردعِ العامِ
طبقةُ الدولةِ المنجزةِ	يُقاسُ التقدُّمُ فيها بجودةِ الخدماتِ العامةِ، ومهنيَّةِ الإدارةِ ومصداقيَّةِ السياساتِ، ومستوى الشفافيَّةِ والمساءلةِ وسيادةِ القانونِ
طبقةُ الدولةِ العليا المعاصرةِ	يُقاسُ التقدُّمُ فيها بدرجةِ المرونةِ في الأزمانِ، ونضجِ البنيةِ الرقميَّةِ المشتركةِ، وقدرةِ الاستشرافِ والاستباقِ، ومستوى التأثيرِ الاستراتيجيِّ والمعياريِّ

ثاني عشر // صورة الدولة العليا المعاصرة

الدولة العليا في هذا البناء تمثل الغاية الوظيفية القصوى، وهي صورة تُدمج ثمانين قوى في نسيج واحد. القوة الأولى قوة الشرعية الجامعة. والثانية قوة السيادة المستقرة. والثالثة قوة الفعالية التنفيذية. والرابعة قوة الحوكمة الرشيدة. والخامسة قوة المرونة الاستراتيجية. والسادسة قوة البنية الرقمية العامة. والسابعة قوة الاستباق والتحسب. والثامنة قوة التأثير المعياري والحضاري في البيئة المحيطة. ٨ ٧ ٦ ٥ ٤ ٢

الحوكمة الرشيدة	الفعالية التنفيذية	السيادة المستقرة	الشرعية الجامعة
التأثير المعياري والحضاري	الاستباق والتحسب	البنية الرقمية العامة	المرونة الاستراتيجية

تبلغ الدولة ذروة الاقتدار حين تتحول من جهاز حكم إلى بنية معنى وقوة وخدمة واستمرار. عند هذه النقطة تحسن صون أمنها وعدلها ومواردها، وتحسن إدارة التعدد داخلها، وتحسن استباق المخاطر من حولها، وتغدو قادرة على الإسهام في وضع القواعد وصياغة المعايير وصناعة المستقبل العام. ٨ ٧ ٦ ٥ ٢

ثالث عشر // الخاتمة المحكمة

تخلص هذه الورقة إلى أن الدولة تمر في سيرورتها الكاملة عبر اثنتي عشرة مرتبة، من الجماعة الحيوية إلى الدولة العليا المعاصرة. وفي هذا المسار تتضح ثلاث حقائق حكمة. الحقيقة الأولى أن الميلاد القانوني للدولة يقع عند عتبة واضحة محددة. والحقيقة الثانية أن التمام المؤسسي يحتاج إلى طبقات مترابطة من السيادة والفعالية والرشد والمرونة والرقمنة والاستباق. والحقيقة الثالثة أن استمرار الدولة من حيث أصل صفاتها القانونية يملك وزناً كبيراً حتى مع التراجع الحاد في الأداء أو الظرف المادي. ٨ ٧ ٦ ٥ ٤ ٢ ١

وعليه فإن أدق صياغة جامعة في ختام هذه الدراسة هي أن الدولة تولد قانوناً عند اكتمال السكان الدائمين والإقليم المعين والحكومة والاستقلال الخارجي، ثم تترسخ سيادياً، وتجزئ مؤسسياً، وترشد حقوقياً، وتتمرن استراتيجياً، وتترقن إدارياً، وتستبق مستقبلياً، حتى تبلغ صورة الدولة العليا التي تملك القدرة على صون المجال العام، وإدارة الزمن الطويل، وتوجيه مواردها وقواعدها نحو الخير العام والازدهار والاستمرار.

رابع عشر // المراجع المعتمدة

- ١ أعمال لجنة القانون الدولي في موضوع الدولة وارتفاع مستوى البحر
- ٢ ميثاق الأمم المتحدة
- ٣ اتفاقية مونتفيدو بشأن حقوق الدول وواجباتها
- ٤ تعريف فعالية الحكومة لدى البنك الدولي
- ٥ معايير الحوكمة الجيدة لدى مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان
- ٦ تقرير حالات الهشاشة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
- ٧ مؤشر الحكومة الرقمية ومنهج الحكومة كمنصة لدى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
- ٨ الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة من ٢٠٢٦ إلى ٢٠٢٩



رئيس مجلس التنمية العراقي

- الدكتور / عقيل محمود الخزعلي
- دكتوراه إدارة استراتيجية
- ماجستير تخطيط استراتيجي للأمن الوطني
- بكالوريوس قانون
- بكالوريوس طب وجراحة عامة

في هذه الدراسة

تنهض هذه الدراسة على فرضية مؤداها أن مفهوم الدولة صار مفهوماً مركباً متعدد الطبقات. فطبقة أولى تحسم سؤال الوجود القانوني، وطبقة ثانية تقيس الكفاءة والشرعية والرُسوخ، وطبقة ثالثة تفسر التنوع الذي طرأ على صور الدولة في زمن الهشاشة والتحول الرقمي والضغط المناخي. 1,2,6,8,9,10

وتسعى الدراسة إلى بناء صياغة جامعة تصل بين القانون الدولي والعلوم السياسية والإدارة العامة، بحيث تبين متى يثبت وصف الدولة لكيان سياسي، ومتى يبلغ هذا الكيان مرتبة الرُسوخ العالي، وكيف تتوزع الأنواع المعاصرة للدول بين أشكال دستورية، وأوضاع قانونية، وفئات تنموية، ونماذج إدارية مستجدة. 1,2,3,6,10,11,12,13

وتقدم الدراسة في خاتمتها نموذجاً تحليلياً جديداً يحمل اسم مدارج الدولة الستة، ويقترح الانتقال من القراءة الثنائية الجامدة بين دولة وغير دولة إلى قراءة طيفية أكثر دقة، مع بقاء عتبة الوجود القانوني حاسمة عند النشوء، وقيام قرينة قوية لمصلحة استمرار الدولة بعد قيامها متى تعرضت لصدمات استثنائية. 1,2,15